

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٥٥

الأربعاء، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

وفي العالم اليوم، تفرض الجزاءات والتدابير القسرية على الدول ذات السيادة ذريعة تسوية الصراعات في وقت يدان الكفاح العادل لحماية السيادة بوصفه تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وإساءة استعمال مجلس الأمن لسلطاته، مثل تناوله مسائل تقع خارج نطاق ولايته، أصبح أمرا يتسم بخطورة متزايدة. وعلاوة على ذلك، فإن المناقشات الدائرة خلال الأعوام الـ ١٥ الأخيرة بشأن إصلاح مجلس الأمن لم تأت بنتيجة بسبب الآراء المتناقضة بشكل جدي للدول الأعضاء. بما فيهم الأعضاء الدائمون في المجلس. وبناء على ذلك، أصبحت الدول الأعضاء بشكل متزايد أقل ثقة بمجلس الأمن.

وعلى مجلس الأمن أن يظل الهيئة المسؤولة للأمم المتحدة، عن صون السلم والأمن الدوليين وألا يصبح أداة لإضفاء الشرعية على السعي لتحقيق المصالح الاستراتيجية لبعض البلدان. ولذلك السبب، من الأهمية بمكان، أولا وقبل كل شيء، التأكيد على المراعاة الصارمة لمبدأ الحياد في كل ما يقوم به مجلس الأمن من أعمال. ويجب في كل الحالات

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كيوسترا (توغو)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البندين ٩ و ١١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/63/2)

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): مضى أكثر من ٦٠ عاما منذ أن أنشئ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مكلفا بمهمة صون السلام والأمن العالميين. إلا أن العالم، للأسف، لم ينعم أبدا بالسلام. وفي أغلب الأحيان، يستخدم مجلس الأمن لخدمة مصالح بلدان بعينها، مع تجاهل المبادئ الأساسية مثل احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وهي المبادئ التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وأسوأ من كل ذلك، تحاول اليابان أيضا إثارة مسائل في مجلس الأمن لا تمت بصلة إلى السلم والأمن الدوليين، مثل ما يسمى بمسألة الاحتطاف، مما أثار قلق واستنكار الدول الأعضاء، كما بدا واضحا في حزيران/يونيه الماضي.

فإذا ما أعطي مقعد دائم لدولة كاليابان التي تتصرف بعدم المسؤولية والصفافة، سيكون ذلك بمثابة تشجيع لطموحات حلمها القديم في تحقيق منطقة الازدهار المشترك في شرق آسيا الكبرى. وسيكون ذلك أمرا بالغ الخطورة بالنسبة لسائر أعضاء الأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، من المهم بالقدر نفسه أن يشمل إصلاح مجلس الأمن على اتخاذ تدابير لكفالة الشفافية في أنشطته من خلال فتح المشاورات غير الرسمية أمام الجمهور والسماح للبلدان المهتمة، بما فيها الأطراف في الصراعات، بحضور الاجتماعات غير الرسمية.

وفي الختام، يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن ثقته بإمكانية وضع نهج واقعية وعملية لتحقيق إصلاح مجلس الأمن، تحت قيادة رئيس الجمعية العامة معالي السيد ديسكوتو بروكمان، ويؤكد من جديد التزامه بالمشاركة النشطة في المداولات بشأن إصلاح المجلس.

السيد كايزر (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة، والسفير خورخي أورينا، الممثل الدائم لكوستاريكا والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه المفصل للتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/63/2). والتقرير شاهد على عبء العمل الجسيم لتلك الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة، والناشئ عن ولايتها لصون السلم والأمن العالميين. وتقدر الجمهورية التشيكية جميع الجهود المبذولة

أن تكون التسوية السلمية للصراعات عن طريق الحوار والمفاوضات بين الأطراف المعنية هو العلاج الرئيسي.

ويجب رفض فرض الجزاءات والتدابير القسرية الأخرى، مثل استعمال القوة لأنها لا تقود إلا إلى تأجيج الصراعات. وذلك يتطلب إنشاء آلية تجعل من موافقة الجمعية العامة شرطا لسريان مفعول قرارات مجلس الأمن. ويجب ألا يصبح مجلس الأمن محكمة تناول، بدون مبرر، البلدان النامية وحدها. وذلك أيضا أمر حتمي لإضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وتسوية الصراعات تسوية عادلة.

ثانيا، بالنظر إلى الأوضاع المتغيرة بسرعة في عالم اليوم، يجب إصلاح مجلس الأمن بأسرع ما يمكن. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تتمتع الدول غير الأعضاء في المجلس، وهي تشكل الأغلبية الساحقة من عضوية الأمم المتحدة، بتمثيل ملائم في المجلس.

فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يؤكد من جديد على موقفه الثابت أولا بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في المجلس لأن ذلك أمر يسهل الاتفاق حوله، وتأجيل النظر في توسيع فئة العضوية الدائمة إلى مرحلة لاحقة.

وحتى إذا جرى توسيع العضوية الدائمة، فإن بلدا كاليابان ارتكب جرائم حرب ويقوم بتحريف تاريخه العدواني عوضا عن دفع ثمن جرائم الماضي يجب ألا يشغل أبدا مقعدا دائما في المجلس.

وإلى يومنا هذا - وبدلا من التأمل بتجرد في جرائمها الماضية ضد الإنسانية وتقديم التعويضات بروح من الإخلاص - تلجأ اليابان إلى أعمال مقبحة باستيلائها على جزيرة توك المقدسة في الأراضي الكورية وقمعها للرابطة العامة للكوريين المقيمين في اليابان وهي منظمة تضم مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المقيمين بالخارج.

والمشاركة النشطة لكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تمهيدا لعملية الإصلاح. إن وفدنا مستعد للمشاركة بروح الانفتاح والتعاون. وفي هذه المرحلة، فإننا لا نريد أن نستبق نتائج المفاوضات المستقبلية. وفي الوقت ذاته، نعتقد أن أي إصلاح معقول لمجلس الأمن ينبغي أن يؤدي إلى توسيع عضويته في كلا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وإلى جعله أكثر عدلا. كما أن عليه أن يأخذ بعين الاعتبار الطموحات والاحتياجات المشروعة للبلدان الصغيرة والمتوسطة.

إن المناقشات المستفيضة التي جرت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ينبغي ألا تهدر. ومما لا شك فيه، أن مداوات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن قد هيأت أرضية صلبة يمكننا البناء عليها. وبذلك أنجز الفريق العامل ولايته. ولكن ينبغي لأي نشاط في المستقبل ألا يوقف أو يعيق الإجراءات في المرحلة التالية، وهي العملية الحكومية الدولية. ولا يوجد أي سبب لوضع أي شروط مسبقة بشأن المداوات المقبلة في الجمعية العامة.

وخلال الأشهر الماضية، ترددت مرارا وتكرارا أصداء تصميم الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات حاسمة إلى الأمام. وتتطلب منا تحديات عالمنا اليوم أن نجعل منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، أقوى وأكثر تمثيلا وفعالية. وهذه مهمة أوكلها إلينا قادتنا السياسيون في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥. والجمهورية التشيكية مستعدة للعمل من أجل بلوغ ذلك الهدف. فلنبدا عاجلا وليس آجلا.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدئ، أود أن أشكر الممثل الدائم لكوستاريكا على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/63/2).

لتحقيق حلول سلمية لمختلف الصراعات في مناطق عديدة من العالم اليوم.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشاطركم بعض أفكار وفد الجمهورية التشيكية بشأن إصلاح مجلس الأمن. إننا نعتقد أن هذا الموضوع ينبغي النظر فيه بوصفه أحد أولويات الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وبعد سنوات عديدة من المناقشات التمهيديّة، حان الوقت للمضي قدما بمجدول الأعمال هذا. علينا إذا أن ننفذ تنفيذا كاملا المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي فتح الباب أخيرا أمام عملية حكومية دولية مجددة. إن ذلك المقرر المتخذ بالإجماع ملزم لنا جميعا. ومن ذلك المنظور، أحطنا علما بالخطط التي أعلنها رئيس الجمعية العامة مؤخرا.

وما من شك أن المهمة الرئيسية الماثلة أمامنا حاليا هي الشروع في المفاوضات الحكومية الدولية، التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إصلاح مجلس الأمن، ذلك الإصلاح الذي سيجعله يتكيف مع الحقائق الجديدة للقرن الحادي والعشرين، مع المحافظة على فعاليته وحسن أدائه. والقيام بذلك وحده سيمثل تنفيذا حقيقيا للمقرر ٥٥٧/٦٢. ولا يوجد أي سبب على الإطلاق لمزيد من التأجيل، ولا توجد ثمة حاجة لتكريس وقت طويل للعمل التحضيري بشأن شكل وطرائق العملية الحكومية الدولية لأن المقرر ٥٥٧/٦٢ حددها جيدا، وهي انعقاد جلسة عامة للجمعية العامة وفقا لنظامها الداخلي. وبعد ذلك سيتكون أساس المفاوضات من كل المقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء والمجموعات حتى الآن.

إن الوفد التشيكي على اقتناع بأننا، في ظل القيادة المقنطرة للسفير تانين، سنقدم بسرعة مع المحافظة على المبادئ الأساسية للشفافية والانفتاح والشمولية التي لا غنى عنها على الإطلاق من أجل المحافظة على الثقة

لقد تلقى زخم إصلاح مجلس الأمن دعماً قوياً من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وزادت التوقعات فيما يتعلق باحتمال التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة تحظى بأوسع تأييد ممكن. وظهرت، في وقت لاحق، تطورات إيجابية من المشاورات. وتم التأكيد من جديد على الدور الهام الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن بصفته أنسب محفل ديمقراطي. وبناء على ذلك، حوّل الفريق العامل بمواصلة عمله. فضلاً عن ذلك، وافقت الجمعية العامة على المشروع في عملية مفاوضات حكومية دولية بشأن إصلاح مجلس الأمن (المقرر ٥٦١/٦١). وواصل رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين الزخم الذي تولد أثناء الدورة الحادية والستين.

ومن دواعي الأسف أنه لم ينتج عن جميع المحاولات اللاحقة تقدم كبير، بسبب المواقف المتصلبة. ويحد من همتنا الاستنتاج الذي خلصت إليه فرقة العمل بأنه لا يوجد دعم كاف للمشروع في المفاوضات الحكومية الدولية. وواضح من هذا الاستنتاج أن المرونة والحلول التوفيقية ستكون مطلوبة من مجموعات المصالح الرئيسية إذا أردنا المضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن. ولن تتسنى هذه المرونة وهذا الحل التوفيقية إلا بإثبات الإرادة السياسية المتجددة.

وتظهر نتيجة المرحلة الحالية من المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن أننا لن نتمكن من التغلب على الجمود الحالي. وكما كان الحال في المناقشات السابقة بشأن إصلاح مجلس الأمن، تعتبر فئة العضوية من أكثر الفئات تحدياً. ولذا لا بد من توسيع عضوية المجلس في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء كي يعكس الواقع الحالي ويعزز مشروعية قرارات المجلس.

وينبغي في توسيع مجلس الأمن أن يؤخذ بعين الاعتبار ضرورة تمثيل البلدان النامية، التي هي الآن منقوصة

و بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ ينص الميثاق على أن الدول الأعضاء تعهد إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين وتوافق على أن المجلس يعمل نائباً عنها في قيامه بواجباته التي تفرضها هذه التبعات. إن مجلس الأمن مسؤول أمام الجمعية العامة والتقرير السنوي يمثل الوفاء بهذا الالتزام المهم. بموجب الميثاق. ويشير التقرير إلى أن المجلس أمامه عام آخر من العمل المكثف.

لقد بقي النهج الرئيسي للتقرير مشابهاً لتقرير العام الماضي. والتقرير حافل بالمعلومات ولكنه غير تحليلي. ومع أننا نثمن المعلومات المقدمة في التقرير، إلا أننا نعتبر أن على مجلس الأمن أن يسعى إلى تقديم تقرير يتجاوز سرد قائمة بالأنشطة والاجتماعات.

وقد عهد للمجلس بالمسؤولية ذات الأهمية الحيوية عن صون السلم والأمن الدوليين، والقرارات التي يتخذها تؤثر على ملايين البشر في أنحاء العالم. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى إصلاح المجلس لكي يتمكن من مواجهة تحديات عصر جديد. إن المناقشة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وما يتصل بها من مسائل يجري في ظل ذلك الشعور بالإلحاح.

ومسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه بقيت مدرجة في جدول أعمالنا لوقت طويل. ولكن جهودنا الجماعية في الفريق العامل المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ لم تؤت ثمارها حتى الآن.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يكون جزءاً لا يتجزأ من العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، وأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون الإصلاح الفعلي لمجلس الأمن. ولا بد من التأكيد على أن أي إصلاح للمجلس سيكون غير ذي جدوى إذا لم يصبح المجلس بعد إعادة هيكلته أكثر تمثيلاً وفعالية وشفافية في عملية اتخاذ القرارات فيه.

الأمم المتحدة ككل. وكما ذكر الفريق العامل، يعتبر النهج الواقعي هو السبيل الوحيد للمضي قدما. والتوافق والمرونة من جميع الأطراف أمران أساسيان إذا كان لنا أن نتغلب على هذا الجمود.

وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم لإصلاح مبكر لمجلس الأمن بصفته عنصرا أساسيا للإصلاح العام للمنظمة. ويتعين علينا الاستمرار في العمل للتوصل إلى اتفاق شامل، استنادا إلى التقدم المحرز حتى الآن، بروح من التعاون والتوافق. ولا بد من الحفاظ على الزخم الناشئ. وسيواصل وفدي دعم جهود الرئيس للمضي بالمناقشات الحالية قدما.

السيد هليكو (سوازيلند) (تكلم بالإنكليزية): إنه

لشرف عظيم لي أن أتكلم باسم مملكة سوازيلند بشأن البند ١١١ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة".

بادئ ذي بدء، يود وفدي أن يؤيد البيان الذي أدلت به موريشيوس، رئيس المجموعة الأفريقية، في الجلسة الثالثة والخمسين.

لقد طال أمد الموضوع المعروض علينا. وبُذلت جهود كثيرة، لكننا لم نتمكن من التوصل إلى حل حاسم. ورغم أننا نتفق على التعجيل في المحادثات والمناقشات بشأن هذا الموضوع، للأسف لم تشفع أقوالنا بأفعال. لقد تحددت القضايا الهامة منذ زمن بعيد وعلينا أن نتحرك بصورة عاجلة، لأن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن لم يتسم بالاتساق تماما.

ولا يليق بي، وأنا في المراحل المبكرة من بياني، إلا أن أؤكد مجددا وأذكر بمبادئ ومقاصد توافق آراء إزيليوني وإعلان سرت، اللذين ما زالوا يمثلان شعاع الأمل لأفريقيا،

التمثيل في المجلس. ولا بد من معالجة تمثيل البلدان الأفريقية أيضا. وفي الوقت نفسه، يحظى جدول أعمال المجلس وإجراءاته وأساليب عمله بأهمية متساوية في جعل المجلس أكثر شفافية وديمقراطية.

وفيما يتعلق بجدول أعمال المجلس، يساورنا القلق بشكل خاص إزاء فشل المجلس في الالتزام الدقيق بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت حركة عدم الانحياز، التي تمثل العدد الساحق من أعضاء الأمم المتحدة، في العديد من المناسبات، أن قرار المجلس الشروع بمناقشات رسمية وغير رسمية بشأن الحالة في أي دولة عضو أو بشأن أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين مخالف للمادة ٢٤ من الميثاق.

وينبغي أن يرمي إصلاح إجراءات مجلس الأمن وأساليب عمله إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في معالجة المجلس للمسائل التي تهم الدول الأعضاء. ويتعارض انعدام رغبة المجلس في عقد مناقشات مفتوحة بشأن هذه المسائل ووضعه قيودا على المشاركة في النظر فيها مع المادة ٣١ من الميثاق، التي بموجبها يحق لأي عضو من أعضاء الأمم المتحدة المشاركة في أية مناقشة يجريها المجلس بشأن المسائل التي يرى أن مصالح هذا العضو تتضرر بها.

ولتعزيز المزيد من الشفافية والمساءلة، ينبغي إتاحة مزيد من الفرص لبقية الدول الأعضاء للمشاركة في الأعمال الموضوعية للمجلس. ويرى وفدي أن التحسين المستمر لأساليب عمل مجلس الأمن ينبغي ألا تبقى رهينة لإحراز تقدم في مسائل توسيع العضوية والتمثيل. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نسعى جاهدين من أجل إحراز المزيد من التقدم.

ويدعو استمرار الجمود في مسألة إصلاح مجلس الأمن إلى الأسف الشديد. فهو ينعكس سلبا على منظومة

وقدما كوسيلة لإثبات أن الأمم المتحدة هيئة عادلة وغير أنانية. ومن شأن التقاعس عن العمل أن يبرز الظلم والعجز وضيق الأفق في المستقبل البعيد. ويتعين علينا أن نبقي حازمين في عزمنا على المحافظة على المضي قدما بمجدول الأعمال.

وتراقب أفريقيا مراقبة قوية اختيار وتخصيص المقعدين الدائمين. وهذا من أجل تكريس فضائل العمل الجماعي والتوزيع الذي يمكن تبريره للمقاعد في المجلس.

وأود أن أختتم بياني بإبراز أهمية توافق آراء إزيليوني وإعلان سيرت، لأن كلاهما نقطتا انطلاق ذاتا مصداقية لأفريقيا لتحقيق المزيد من النفوذ الذي له ما يبرره في سعيها من أجل تحقيق العدالة في مجلس الأمن.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): يقدم

التقرير السنوي لمجلس الأمن المعروض علينا (A/53/2) استعراضا عاما مناسباً لنطاق وحجم المسائل التي تناولها المجلس في السنة الماضية. ونود أن نشيد بفييت نام على جهودها التشاورية في صياغة الجزء الاستهلاكي الموسع من التقرير.

وتتيح لنا مناقشة اليوم مناقشة الأولويات والتحديات التي تواجه هذه الهيئة الهامة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، نشعر أيضا باهتمام جديد من جانب العضوية الواسعة بإصلاح مجلس الأمن في أعقاب قرار الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر للشروع في مفاوضات حكومية دولية بشأن هذه المسألة التي طال أمدها.

وأهم ما يعني الدول الصغيرة مثل سنغافورة هو فعالية المجلس وشفافيته وإشراكه الدول غير الأعضاء في المسائل التي تعنيها مباشرة. وسنغافورة، بصفتها عضوا في مجموعة الدول الخمس الصغيرة، تؤمن إيمانا قويا بأنه يتعين على مجلس الأمن أن يحسن أساليب عمله كي يصبح

وبالتالي، لبلدي. ولا أحد بحاجة إلى من يذكره بما ورد في توافق آراء إزيليوني، ولن ندخر جهدا في كفاحنا من أجل العدالة التي تتجلى بالتمثيل الجغرافي العادل في مجلس الأمن. فالوضع الراهن لا يلهم الثقة في الأمم المتحدة بصفتها هيئة ذات مصداقية من شأنها أن تأوي الضعفاء والمحرومين.

إن مبادئ إزيليوني هامة جدا بالنسبة للقضية الأفريقية. وهذه ليست بأي حال من الأحوال خديعة لتجنب الواقعية. فحقيقة الأمر هي أن النظام الحالي غير واقعي. لقد تشكل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في عام ١٩٩٤. ويؤكد وفدي من جديد دعمه الثابت للفريق العامل. ويشير تقريره بوضوح مختصر إلى أنه ينبغي إصلاح مجلس الأمن لضمان أن يمثل عالم اليوم بصورة أفضل. وهذا المنطلق جيد للمفاوضات، كما يشهد بذلك بعض الأعضاء الخمسة الدائمين.

ينبغي القيام بالعملية الحكومية الدولية دون تأخير. ومن المشجع أن الفريق العامل قد حدد بعض العناصر المشتركة. وتود مملكة سوازيلند أن تعرب عن رغبتها في التركيز على هذه العناصر المشتركة كي نتحرك بسرعة إلى التفاوض بشأن العناصر الأكثر صعوبة. ولذا، نؤيد الجهود التي يبذلها رئيس الجمعية العامة لتنفيذ استراتيجية التجميع للتبسيط في مجالات فئات العضوية، ونطاق التوسيع، والتمثيل الإقليمي وحق النقض.

إننا لا نسعى إلى الإصلاح الهيكلي لمجلس الأمن فحسب، بل أيضا إصلاح أساليب عمل المجلس، التي ينبغي أن تدلل على فضائل الشفافية والإنصاف ومشاركة سائر الأعضاء. ولا بد من القيام بهذا الإصلاح بمشاركة الآلية التي أنشأها مجلس الأمن لهذا الغرض.

إن خيار "عدم الإصلاح" هو في الواقع ليس خيارا على الإطلاق. وعلى الدول الأعضاء أن تمضي بهذا البند

بعض الدول الأعضاء في المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن. لكنّ وفدي يشاطر وجهة نظر الدول الأعضاء التي ترى أن مناقشة اليوم واجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية وجلسات الجمعية العامة غير الرسمية التي ستعقد في المستقبل هي فرصة للمضي قدما في هذه المسألة. ويتفق معظمنا على أن الوضع القائم غير مقبول. وآمل أن نعمل معا بطريقة عملية وواقعية لتحقيق تقدم ذي مغزى في إصلاح مجلس الأمن.

إن موقف سنغافورة بخصوص هذا الموضوع معروف جيدا. لقد عبرنا عن موقفنا في العديد من المناسبات، ولن أخوض في كثير من التفاصيل. فنحن نؤمن بأن هناك ضرورة لإصلاح مجلس الأمن وذلك لتعزيز الأمم المتحدة كمنظمة ولعكس الواقع الجغرافي السياسي بشكل أفضل. إن الخيار واضح: فإما أن نقوم بالإصلاح لتجنب وقوع أزمة، أو أن نتنظر وقوع الأزمة لتفرض التغيير علينا. وفي ذلك الصدد، أعلننا تأييدنا باستمرار لزيادة مقاعد الفئتين الدائمة وغير الدائمة على حد سواء. لقد قلت في البداية، إننا بصفقتنا عضوا في مجموعة الدول الخمس الصغيرة، نشعر بأنه ينبغي لأي إصلاح أن يشمل أساليب العمل. وفي نهاية المطاف، إذا استمر الشك في أساليب عمل المجلس، فإن زيادة الأعضاء ٥ أو ٢٥ أو ١٠٠ عضو لا تعني شيئا.

وبالنسبة للدول الصغيرة مثل سنغافورة، يتعلق الإصلاح أيضا بجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقال رئيس الجمعية العامة إن أولويته الأولى هي إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة. وأنا متأكد أن كل واحد شاهد شعاره الذي يقول "نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة - جميع البلدان هامة". فإذا كنا حادين في تحويل هذه الخطابية إلى حقيقة، علينا أن نضمن أن تؤخذ آراؤنا ومصالحنا جميعا،

الوصول إلى المجلس سهلا، وبالتالي، أكثر فعالية. ونرحب بعقد المزيد من الاجتماعات العلنية وتحسين الوصول إلى المشاركة فيها خلال السنوات الماضية.

لكن ينبغي عمل المزيد لتعزيز شفافية المجلس ومساءلته. وفي الوقت الحاضر، لا تتاح الفرصة دائما للدول المعنية مباشرة بالمسائل المختلفة التي يعالجها المجلس للتعبير عن آرائها في جلسات المجلس. وعندما يقرر فتح هذه الجلسات للعضوية الواسعة للأمم المتحدة، فغالبا ما تُتخذ هذه القرارات في وقت متأخر حيث لا تتمكن العديد من الدول من التحضير والإسهام بقدر كبير.

ويوم الثلاثاء الماضي، وخلال اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، تحدث رئيس الجمعية العامة عن الجلسة الأولى التي عقدها المجلس، في ١٧ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦، في تشيرتس هاوس، في لندن. لكن ما لم يقله الرئيس، والذي ربما كان مفاجئا للكثيرين منا في هذه الجمعية، هو أن جلسات المجلس الأولى كانت في الحقيقة جلسات مفتوحة ومدونة في تقارير تغطي المداوات الصريحة ويستطيع الجميع الحصول عليها وقراءتها. ويقال إنه كانت هناك درجة عالية من الشفافية في الجلسة الأولى لمجلس الأمن حتى أن مندوب المملكة المتحدة الذي لم يعلم أن ميكرفونه كان مفتوحا قال مشتكيا "هذا الرئيس اللعين خانني مرتين". ولذا من المؤلم أن نرى كم تراجع المجلس منذ أيامه الأولى.

وإذ نتقل إلى المسألة الأوسع لإصلاح مجلس الأمن، ندرك أنه تعذر إحراز التقدم بسبب تباين مصالح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتطلعاتها وأهدافها. وكان قرار الجمعية العامة، في شهر أيلول/سبتمبر، بالشروع في مفاوضات حكومية دولية نتيجة متوازنة بشكل جيد لكنها إيجابية إلى حد ما. ويمكننا أن نقدر التآرجح الذي تشارك به

وكما قلت آنفا، تفضل سنغافورة الخيار الذي يوسع كلتا الفئتين الدائمة وغير الدائمة. لكن إذا كان هناك تأييد واسع للسير على درب إيجاد مقاعد متجددة أو يعاد انتخابها، فينبغي أن يقترن ذا النهج بتدابير مثل وضع "حد زمني" لمنع البلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم من التنقل بسهولة بين الفئة التقليدية غير الدائمة وأية فئة وسيطة جديدة، مما يضر بالبلدان الصغيرة.

لا ترى سنغافورة سببا لأن يجوز أي بلد على فئتين. وبعبارة أخرى، عندما يعلن بلد قراره بالترشح لمقعد في الفئة الوسيطة، وبغض النظر عن نتيجة تلك الانتخابات، ينبغي بعد ذلك أن يستثنى لعدد معين من السنوات من الترشح لمقعد تقليدي غير دائم مدته عامين. وبالمثل، يمنع أي بلد ترشح لمقعد غير دائم مدته سنتان من الترشح القابل للتجديد للمدة نفسها.

وبدون تلك القيود، لن يحصل الكثير من الدول الصغيرة على أي مقعد، لأن الدول الكبيرة عادة تتوفر لديها الموارد لتقوم بحملات متعاقبة أو متزامنة. ولذا يتعين علينا أن نضمن منافسة عادلة بين جميع الدول الأعضاء. فلا يمكن حصر الحق في الخدمة في المجلس على البلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم فقط.

ثالثا، لا بد لأية ترتيبات للإصلاح أن تكفل التوازن بين حجم المجلس وفعاليتها. وغالبا ما يتساءل الأعضاء عما إذا كان في استطاعتنا توسيع المجلس بدون أن نجعله غير عملي بصورة أكبر. فمن أجل التوازن والدقة، لماذا لا ننظر في الوجه الآخر؟ هل نستطيع تحسين هيكل المجلس الحالي بإصلاح كلتا الفئتين في تشكيلته الحالية؟ وكما قال سفير كوستاريكا في بيانه الذي أدلى به في اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية يوم الثلاثاء الماضي، قد نود أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت التشكيلة الحالية لمجلس الأمن،

ولا سيما الدول الصغيرة، يعين الاعتبار عند إصلاح مجلس الأمن.

إنني قد سمعت بعض الأطراف تجادل بشكل مخادع خلال اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية يوم الثلاثاء الماضي بأن الأغلبية يحددها المجموع الكلي للسكان. لكنني أذكر هذه الهيئة بأننا جميعنا دول أعضاء في هذه المنظمة. فالدول الصغيرة، رغم حجم سكانها المتواضع، تشكل أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، من الأهمية البالغة أن نضمن ألا تحرم الدول الصغيرة في أية ترتيبات للإصلاح. وبناء على ذلك، أود أن أعرض النقاط الأربع التالية.

أولا، ينبغي أن يكون هناك المزيد من المقاعد غير الدائمة في أي توسيع لمجلس الأمن، وذلك لإتاحة المزيد من الفرص للدول الصغيرة للعمل أعضاء في المجلس. وهذا جانب هام كي يعكس المجلس بشكل أكبر آراء الدول الأعضاء. فليس أمام الدول الصغيرة سوى القليل من الفرص لتكون أعضاء في المجلس بصورة منتظمة. وفي الواقع، لم يخدم العديد منها حتى فترة واحدة منذ أن أصبحت أعضاء في الأمم المتحدة. وأنا أشدد على هذه النقطة لأن المناقشات بشأن الإصلاح تدور في كثير من الأحيان حول مصالح الدول الكبيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي ألا ننسى أن الدول الصغيرة قد قدمت إسهامات ثمينة وبناءة خلال فترات عملها أعضاء غير دائمين. وبالمثل، فإن أية زيادة ينبغي أن تعكس التوزيع الجغرافي بشكل دقيق. فلا يمكن أن تسيطر منطقة واحدة على المقاعد غير الدائمة.

ثانيا، لقد قُدمت في الفترة الأخير مقترحات لإنشاء فئة وسيطة جديدة للمقاعد الطويلة الأجل التي يمكن تجديدها أو إعادة انتخابها. ومرة أخرى، يبدو أن هذه الفكرة تناسب، بصورة أكبر، البلدان الكبيرة أو المتوسطة الحجم.

أخرى إن إصلاح مجلس الأمن يجب ألا يخدم مصالح القوى الكبرى أو المتوسطة وحدها، بل يجب أيضا أن يأخذ في الحسبان آراء ومصالح الدول الصغيرة التي تمثل الأغلبية في الأمم المتحدة. بغير ذلك، لن يكون هناك تقدم يذكر في هذه المسألة.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر رئيس الجمعية العامة على عقده هذه الجلسة العامة. كما أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر للسفير حورخي أوربينا ممثل كوستاريكا، والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على تقديمه لتقرير مجلس الأمن الغني بالمعلومات (A/63/2). ويرحب وفدي بالمناقشة بشأن هذه الوثيقة.

من المؤمل، في مواجهة المشاكل العالمية الراهنة ولا سيما الأزمة المالية وتغير مناخ، أن يعكف المجلس أيضا على دراسة الآثار الأمنية لتلك الأزمات. وكما قيل من قبل، فإن على مجلس الأمن أن يأخذ زمام المبادرة وأن يدرج في جدول أعماله النظر في التهديدات الناشئة.

في الماضي، أضر الناس مكرهين إلى الهجرة بسبب شح المياه وفشل الزراعة والجفاف وكوارث طبيعية أخرى. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة ذات الأراضي المنخفضة مثل بلدي فقد بدأت بالفعل حركة الهجرة إلى الجزر الأكبر. وهجرة الناس من أرض أجدادهم إلى أوضاع جديدة وفي إطار نظام مختلف لحيازة الأراضي وفي وسط عرقي مختلف تجعل من احتمالات الصراع أمرا قائما.

إن جزر سليمان بلد يقطنه نصف مليون نسمة يتكلمون حوالي ٨٧ لغة مختلفة. وهناك بلدان أخرى ذات أراضي منخفضة في منطقتنا بدأت بالفعل، على المستوى الرئاسي، تناقش خيار الهجرة إلى بلد ثالث. وفي هذا السياق، يجب ألا ننظر لهذه المواضيع من منظور التنمية وحدها بل أيضا من زاوية الأمن. وستقدم الدول الجزرية في

ولا سيما الفئة الدائمة، تعكس الواقع الجغرافي السياسي اليوم. ولعله من المفيد، كجزء من ممارستنا الجارية، أن نتبع نهجا تحليليا بصورة أكبر. وربما نريد العودة إلى المبادئ الأولى والنظر في أفضل طريقة لإبراز الواقع الجغرافي السياسي الحالي في تشكيلة عضوية مجلس الأمن الدائمة وغير الدائمة. ربما يلزم أن نضطلع ببعض إعادة الهيكلة الأساسية لتشكيل المجلس. وأود أن أؤكد لكم أنني لم آت هنا لأنطق كفرا. إن ما أود أن أتبه إليه هنا بشكل عام أننا يجب ألا ندخر وسعا في مداولاتنا إذا أردنا البحث عن أمثل الحلول في سعينا هذا نحو الإصلاح.

رابعا، هناك مسألة حق النقض. إننا لا نزال نعارض إعطاء حق النقض لأي عضو إضافي إذ أن من شأن ذلك أن يعقد عملية اتخاذ القرار ويضعف من فرص الجمود في مجلس الأمن. إلى جانب ذلك، فإننا ندرك أن الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس لن يتخلوا بسهولة عن حق النقض. ولكننا لا يمكن أن نكون مفرطين في واقعيتنا؛ ولا نستطيع، بكل بساطة، التغاضي عن مسألة حق النقض في أي ترتيب للإصلاح.

إذا كان أعضاء المجلس الدائمين غير راغبين في التنازل عن حق النقض فليبادروا كحد أدنى، بإظهار روح القيادة وذلك بالاتفاق على عدم استعمال حق النقض عند النظر في القضايا الملحة مثل الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي. ويجب عليهم، على الأقل، أن يشرحوا لبقية الدول الأعضاء دوافعهم لاستعمال ذلك الحق فليس هناك في نهاية المطاف امتيازات بدون مسؤوليات.

كان هدي اليوم إبراز بعض الشواغل القديمة التي تشاطرها سنغافورة ودول أخرى صغيرة. إن سنغافورة، تلك الدولة الصغيرة، لا تطمح إلى عضوية دائمة في المجلس. غير أنها تضع في اعتبارها مصالح الدول الصغيرة. ونقول مرة

في ذلك. وتلك الخطوة الحاسمة دليل على روح القيادة الحقيقية التي نشيد بها هنا ونتمنى أن نستفيد منها.

لقد أعرب وفدي، في أثناء الاجتماعات الأخيرة للفريق العامل المفتوح باب العضوية عن قلقه إزاء التفسيرات المتباينة للمقرر ٥٥٧/٦٢. ونحن لنأمل أن يبرز بوضوح تلهف الجمعية العامة، بقيادة رئيسها، على إصلاح واحدة من الهيئات الرئيسية لمؤسستنا. ووفدي يشعر بالارتياح لما ورد في البيان الاستهلاكي بالأمس من أن الرئيس عازم على أن يقدم للفريق العامل في القريب العاجل خطة لبدء أعماله. ونأمل ألا تعيق المسائل الإجرائية سير تلك العملية.

منذ أن تحدث قادتنا عن هذا الأمر، بادرت الجمعية العامة بإجراء عدد من الإصلاحات في الأعمام الأخيرة ونأمل أن يتم إصلاح المجلس بذات النهج. وستجري عملية الإصلاح من خلال الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة وفي إطار نظامها الداخلي ضمانا للشفافية والمساءلة والشمول خلال العملية برمتها.

ختاماً، أهنيئ السفير تانين على تعيينه نائباً لرئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية ونائباً لرئيس المفاوضات الحكومية الدولية. ووفدي يؤكد للرئيس وللميسر الذي يعاونه مساندتنا وتعاوننا، ونحن نتطلع إليهما لقيادة أعمالنا بثبات ووضوح خلال هذه العملية.

السيد الطلحي (ليبيا): أود في البداية، باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية التي أتكلم نيابة عنها، أن أهنيئكم على نجاحكم في تسيير هذه المناقشات المفتوحة حول بندين هامين درجنا على دراستهما منذ سنوات. ودراستنا لهذين البندين تأتي انطلاقاً من حرصنا على إيجاد مخرج لعملية إصلاح مجلس الأمن التي تعتبر، في تقديرنا، شرطاً لا غنى عنه لإصلاح الأمم المتحدة ككل.

ترحب المجموعة العربية بما ورد في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في

المخطط الهادئ مشروع قرار بذلك المعنى لأننا نؤمن بأن هذه التهديدات ستتفاقم إذا تركت بدون معالجة.

نعتقد أن الأزمة المالية ستؤثر على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. والفقر هو السبب الجذري لكثير من الصراعات في عالم اليوم. لقد قال الرئيس لولا دا سيلفا إن السلام لا يمكن أن ينهض من رماد الفقر وأن عمليات حفظ السلام، أيا كان عددها، لن تستطيع إحلال السلام إذا ما ظلت مهملة قضايا الفئات المهمشة والأكثر ضعفاً. لقد شهدنا بلايين الدولارات تسخر للتحكم في الأزمة المالية، ونأمل، من منظور أممي، أن توجه حزم مماثلة من الحوافز إلى أقل البلدان نمواً وإلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

إن مسألة إصلاح مجلس الأمن قد أصبحت مسألة هامة بوصفها تتعلق بصون السلام والأمن الدوليين. غير أننا أيضاً ندرك أن هذا الموضوع قد ظل موضع النقاش خلال الأعمام الـ ١٥ الماضية، وكما ذكر وفدنا مؤخراً في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن الطريق إلى إصلاح مجلس الأمن تعترضها الحناءات وتعرجات عدة تمثلت في العدد الذي لا يحصى من اجتماعات ذلك الفريق التي تعقد بحجة الإصلاحات بدون أن تقوم بتنفيذ أي منها فعلياً.

على مدى السنين، شرحنا مراراً وتكراراً موقفنا إزاء إصلاح مجلس الأمن. كما شاهدنا، منذ عام ٢٠٠٥، بعض جماعات المصالح وهي تبدي رأيها في إصلاحات مجلس الأمن. ولذلك، لن ناقش أمراً قد أصبح معروفاً للجميع.

إن المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي اتخذ بالإجماع في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ببدء المفاوضات الحكومية الدولية قبل ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ يحدد معالم الطريق، ووفدي يشعر بالارتياح بالغ لالتزام رئيس الجمعية العامة بإطلاق المفاوضات الحكومية الدولية التي طال انتظارها، ويتفق معه

إصلاحات حقيقية لأساليب عمل المجلس وأنشطته وإجراءاته، ومراعاة الشفافية والانفتاح في أعماله. والعمل على تحقيق مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس، وخاصة الدول المعنية مباشرة بالقضايا المطروحة قيد النظر التي تؤثر عليها، وفقا للمادة ٣١ من ميثاق الأمم المتحدة. كما ينبغي الحد من عدد المشاورات المغلقة وغير الرسمية وإجراء المزيد من المناقشات المفتوحة لزيادة الشفافية في عمل المجلس وعدم تقييد مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه المناقشات، وعقد المزيد من الإحاطات الإعلامية الشاملة من مجلس الأمن للدول غير الأعضاء فيه.

وفيما يتعلق بالبند المعنون "تقرير مجلس الأمن"، وإذ تعرب الدول العربية عن تقديرها العالي لمبادرة فييت نام بتقديم إحاطة إعلامية شاملة للدول الأعضاء حول التقرير قبل عرضه، إلا أننا نرى أن التقرير المعروض علينا اليوم (A/63/2) لا يقدم صورة واضحة عما يجري في مجلس الأمن، ولا يعكس التزام المجلس بما ورد في قرارات الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بالابتعاد عن الجانب السردى، وتضمين التقرير تحليلا للاعتبارات التي اتخذت على أساسها قرارات المجلس، ومواقف الدول المختلفة، وخاصة الدول دائمة العضوية، وكذلك الأسباب التي حالت دون اتخاذ المجلس لمواقف صارمة في قضايا هامة تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين.

إننا نأمل في أن يكون تقرير مجلس الأمن في المستقبل أكثر جدوى، وأن يورد تفاصيل الأسباب التي أعاققت المجلس عن أداء ولايته في حفظ السلم والأمن الدوليين في بعض المناطق. ونأمل أن تتصرف الجمعية العامة في الوقت المناسب لتعويض العجز الذي ينتاب المجلس من وقت لآخر بسبب استخدام امتياز حق النقض، أو التهديد باستخدامه.

السيد أرغوييو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إننا نشكر ممثل كوستاريكا، الذي يتولى رئاسة مجلس الأمن

مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن من توصيات، وبشكل خاص الشروع في مفاوضات حكومية دولية. وتؤكد الدول العربية في هذا الصدد على ضرورة الالتزام بأن تكون هذه المفاوضات مفتوحة وشاملة وشفافة، وأن تأخذ بعين الاعتبار مواقف كل الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية.

لقد بذلت الدول الأعضاء جهدا كبيرا خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة من أجل إحداث تقدم ملموس فيما يتعلق بتناول موضوع إصلاح وتوسيع مجلس الأمن في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وفي نهاية تلك الدورة، تم التوصل إلى المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي يعكس مجمل التوافق في الآراء بين الدول الأعضاء على بدء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الموضوع في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩. وتم تكليف الفريق العامل بالنظر في إطار وطرق المفاوضات الحكومية الدولية وتسهيلها وتقديم تقرير إلى اجتماع غير رسمي للجمعية العامة، بما يشكل الأساس الذي تنطلق منه المفاوضات في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وإذ تؤكد الدول العربية التزامها بالتعاون البناء مع كل الأطراف من أجل القيام بمهمة إصلاح مجلس الأمن، بحيث يصبح أكثر اتساقا مع حقائق اليوم، ومن ثم أكثر قدرة وفعالية على أداء ما أنيط به بموجب الميثاق في حفظ السلم والأمن الدوليين، فإنها تحدد التأكيد على الموقف العربي الموحد الذي يطالب بتمثيل عربي دائم في مجلس الأمن الموسع، على النحو الوارد في رسالة رئيس المجموعة العربية الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والتي وردت في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن (A/62/47). وترى المجموعة العربية أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يشمل إجراء

وما زالت الأرجنتين تتابع عن كثب الحالة في هايتي. إن المظاهرات والتوترات الاجتماعية الناجمة عن أزمة أسعار الغذاء في نيسان/أبريل الماضي تسلبت الضوء مرة أخرى على الارتباط بين الاستقرار والتنمية الاجتماعية. وأسهم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي منذ البداية في تحسين الحالة الأمنية وتيسير عملية الانتقال الديمقراطي وتعزيز إطار أوسع لاحترام حقوق الإنسان وتقوية القدرة المؤسسية للدولة في هايتي.

وقد أتاح تشكيل حكومة جديدة في أيلول/سبتمبر الفرصة لتجديد التعاون مع مجلس الأمن من أجل مواصلة توطيد ما تحقق من إنجازات وبلوغ الأهداف المتبقية. إن إصلاح قوات الشرطة والنظام القضائي والجناحي، وتطوير إطار فعال لإدارة الحدود، وتعزيز الحوار السياسي وتنسيق التعاون الدولي، ما زالت تمثل أولويات العمل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

وقد قدم لنا الأمين العام مبادئ توجيهية لخطة توطيد ستمكنا من تقييم التقدم المحرز في هايتي في خمسة مجالات أساسية مترابطة. وستتابع الأرجنتين هذه المتغيرات عن كثب وستسعى إلى مواصلة الإسهام في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

إصلاح مجلس الأمن عنصر مكمل لإصلاح المنظمة وينبغي أن يظل إحدى الأولويات في جدول أعمالنا. والتكوين الحالي للمجلس لا يعكس الحقائق الراهنة لا من حيث تمثيله ولا من حيث أساليب عمله. وكما ذكرنا في السنة الماضية، فإن كل يوم يمر من دون إصلاح المجلس يزيد من عدم مشروعية هذه الهيئة ومن جمودها، وعدم مشروعيتها يعود إلى تمثيله الناقص لـ ١٩٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة وجامد لأنه يعكس حقيقة تاريخية عمرها ٦٠ سنة.

خلال تشرين الثاني/نوفمبر، على عرض التقرير السنوي لمجلس الأمن، الوارد في الوثيقة A/63/2.

وكما يبين التقرير، فإن مجلس الأمن قد شهد عاما آخر من النشاط المكثف، حيث ما زال الكثير من المواضيع المدرجة في جدول أعماله تحتل مكانا بارزا في برنامج عمله طوال عدة أعوام. وليس في نية وفد الأرجنتين أن يفحص عمل هذه الهيئة بالتفصيل، ولكننا نود أن نشدد على شواغلنا إزاء ترددي الأوضاع المتعلقة بالصراعات داخل الدول التي تقع أغليبتها في مناطق تعاني من ضعف التنمية ومن هزال مؤسسي شديد. ومن هنا، يؤسفني الإبلاغ بأن الأوضاع في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، ما زالت بائسة، وهو ما أشرت إليه في العام الماضي من على هذه المنصة ذاتها.

ولذا نشدد على أنه أمام خطر تكرار الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، فإن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية عن حماية السكان من تلك الفظائع عندما تعجز الدولة التي يقع على عاتقها هذا الواجب من القيام بذلك أو ليست لديها الإرادة للامتنال للالتزامات. وعليه، نكرر تأكيد التزامنا بدعم المحكمة الجنائية الدولية، التي تكفل عدم إفلات المسؤولين عن تلك الفظائع من العقاب. ولذلك، فإننا نشجع تلك الدول التي لم توقع أو تصدق على نظام روما الأساسي حتى الآن أن تفعل ذلك.

وفضلا عن ذلك، نحن نفهم أن التزاعات فيما بين الدول تقتضي تجديد الجهود من أجل السلام في إطار القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. إننا ندعو الأطراف المعنية إلى تحقيق تقدم جوهري نحو حل عادل وقانوني للتزاوع في الشرق الأوسط في إطار الشرعية الدولية القائمة على قرارات مجلس الأمن المختلفة.

معروض على الجمعية العامة اليوم احد أهم البنود المدرجة في جدول الأعمال: مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة. لقد تجلت بصورة واضحة مصلحة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن.

لاحظنا، في البيانات المختلفة بشأن هذه المسألة، منحى واضحا للتركيز على الأهمية الشاملة لإصلاح مجلس الأمن لتعزيز جهوده في صون السلم والأمن الدوليين بحيث يتمكن من التصدي للتحديات الماثلة أمامه بأفضل طريقة ممكنة. وبهذه الروح، نرحب باعتماد المقرر ٦٢/٥٥٧، في ١٥ أيلول/سبتمبر ونقر بأنه خطوة حقيقية إلى الأمام تشكل حقا بداية المفاوضات الحكومية الدولية، التي انتظرناها بفارغ الصبر، في مشاورات عامة في الجمعية العامة. ورغم التفسيرات والمسائل الفنية التي أثارها بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بذلك المقرر الهام من ناحية إطار العمل وطرائق هذه المفاوضات الحكومية الدولية، توصلنا إلى اتفاق نعتقد أنه، رغم طبيعته العامة جدا، يضع الأسس للمبادئ الأساسية للإصلاح والتغييرات المطلوبة بعد أكثر من ١٥ عاما من المداولات.

وقد لاحظنا مع الارتياح، في عملنا الدبلوماسي الطويل في الأمم المتحدة، إدخال عدد من التغييرات على أساليب عمل مجلس الأمن. وأنا أشير إلى الزيادة العامة في عدد الاجتماعات والإحاطات الإعلامية والمشاورات المفيدة، وإعطاء الكلمة بشكل أكثر تواترا لغير أعضاء المجلس أثناء المناقشات الاستطلاعية والسماح لغير الأعضاء بالمشاركة بقدر أكبر من الفعالية في المزيد من المناقشات الهامة، وأحيانا في مرحلة المداولات وأحيانا في مرحلة صنع القرار. ولا يمكن إنكار هذا التقدم.

ومع ذلك، ينبغي أن تصبح هذه الممارسات هي القاعدة لا الاستثناء - ولذا هناك ضرورة لإدخال المزيد من

إن الأرجنتين، وبصفتها عضوا في الاتحاد من أجل توافق الآراء، تعتقد أنه يتعين علينا أن نجسد التشكيلة الحالية للمنظمة في مجلس الأمن بطريقة متوازنة. فعلى سبيل المثال، إن تخصيص مقاعد للتمثيل الإقليمي من شأنه أن يضمن مصالح البلدان النامية والدول الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة والبلدان والأقاليم الناقصة التمثيل. لا بد من توسيع عضوية المجلس آخذين في الاعتبار مبادئ الديمقراطية والإنصاف والمساءلة. ونرى أنه لا يمكن ضمان هذه المبادئ الثلاثة إلا بتوسيع فئة الأعضاء المنتخبين.

لقد اجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية، في ١١ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عملا بالمقرر ٦٢/٥٥٧، الذي يخوله تحديد إطار وطرائق التحضير وتيسير المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في شهر شباط/فبراير المقبل في شكل مشاورات عامة غير رسمية. وهدفنا الرئيسي، في هذه المرحلة، أن نحدد، داخل الفريق العامل، الأهداف والمبادئ والاختصاصات التي سيسترشد بها عملنا في المستقبل وتمكننا من تحديد المبادئ الأساسية للمفاوضات الحكومية الدولية في المستقبل. ونأمل أن نتمكن، في نهاية مرحلة مشاورات الفريق العامل، من تقديم نتائج تكون لصالح جميع الأطراف.

ويرى وفدنا أنه لا يمكن أن تنجح العملية الشاملة لإصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبها إلا بقواعد وإجراءات واضحة من شأنها أن تضمن نتائج عادلة للجميع.

السيد ديل روساريو سيبالوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أود، بالنيابة عن وفدي، أن أشكر رئيس الجمعية العامة لعقده هذه الجلسة العامة الهامة للجمعية العامة. وأود، في الوقت نفسه، أن أعرب عن تقديرنا للطريقة التي قدم بها، صديقي العزيز السفير خورخي أوربينيا، بصفته رئيس مجلس الأمن، التقرير المعروض علينا (A/2008/2).

الأعمال بشأن تقرير مجلس الأمن. ونشكر السفير خورخي أوربين، الممثل الدائم لكوستاريكا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديم تقرير مجلس الأمن لهذا العالم A/63/2، المعروض علينا للنظر فيه اليوم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لموريشيوس في الجلسة ٥٣ بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويود بلدي أن يضيف بعض التعليقات بصفة وطنية.

إن مجلس الأمن هيئة ذات هدف خاص، حيث أنه مسؤول عن كفالة السلم والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي حين أنه يستقي مصدر أعماله المشروعة من الصك التأسيسي، الذي هو ميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن نتأكد من أن قراراته تنسجم أيضا مع الميثاق وأنها تتخذ لمصلحة المجتمع الدولي ككل. وهذا أحد الأسباب التي تضيف أهمية خاصة على تقديم تقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة. وفي الواقع، ينبغي أن يتيح التقرير فرصة لإبلاغ الجمعية العامة بكامل هيئتها، التي هي الهيئة التداولية لهذه المنظمة العالمية، بالتفصيل عن كيفية اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته عن حفظ السلم والأمن الدوليين وكذلك عن الأسباب الكامنة وراء اتخاذ الإجراءات في مجلس الأمن أو تقاعسه عن اتخاذها.

لكن، وكما أكد العديد من الوفود، لا توفر دائما الصيغة الحالية لتقرير مجلس الأمن العناصر الضرورية للتقييم ولانطلاق مناقشة مفيدة ومتواصلة. ولذلك نحن بحاجة إلى العمل كي يكون التحليل الوارد في تقرير مجلس الأمن لكلا الهيئتين، الجمعية العامة ومجلس الأمن، فرصة لتعزيز علاقتهما وذلك للنهوض بشكل أفضل بقيم الأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها.

ويتيح لنا النظر في تقرير مجلس الأمن فرصة لمناقشة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه،

التحسينات الدائمة، التي ينبغي تنفيذها ضمن الإطار الأوسع لإصلاح مجلس الأمن. ونحن نتكلم عن ضرورة إصلاح تكوين المجلس وأدائه لنجعله جهازا أكثر تمثيلا ونزيد من تحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه وذلك لضمان المزيد من الانفتاح والشفافية والديمقراطية في هذا الجهاز. ونتكلم أيضا عن ضرورة النظر في جميع جوانب الإصلاح - بما في ذلك الاستعراض الدوري لمجلس الأمن الذي تم إصلاحه - بوصفه كلا متكاملًا.

وهذه، بلا شك، مهمة شاقة، نظرا لأهمية المصالح المعنية - مثل مسألة حق النقض، على سبيل المثال - ومهما يكن عليه الأمر، المهم هو رغبة المجتمع الدولي، الممثل في الأمم المتحدة، في إدخال إصلاحات جوهرية على مجلس الأمن تصحح الخلل القائم في التمثيل الجغرافي وتعزيز التوازن الدولي. وسيعكس ذلك حقا الطبيعة العالمية لمنظمتنا.

وينبغي لنا الاستفادة من الإطار الجديد ودورة المفاوضات المقبلة لإجراء مناقشات وتقديم إسهامات يمكن أن تزيد المستوى السياسي لمداولاتنا، وهكذا تُترجم الإرادة السياسية، التي غالبا ما يتم التعبير عنها، إلى نهج بناء حقا لإصلاح مجلس الأمن.

ونحن على ثقة تامة بأننا في ظل القيادة البارعة للسيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة، سنواصل السعي لإيجاد الطرق لإحراز تقدم في جهودنا لإصلاح مجلس الأمن. ونحن واثقون بأنه سيجعل مناقشاتنا مثمرة ودينامية قدر الإمكان، وسوف يوجه جهودنا للشروع في مفاوضات حكومية دولية في المشاورات العامة في الجمعية العامة بهدف ممكن بلوغه لبناء مجلس أكثر تمثيلا وفعالية. ونؤكد للرئيس أن باستطاعته التعويل على دعم وفدي وتعاوننا الكامل.

السيد بادجي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يشارك ثانية هذا العام في النظر في بند جدول

ومع ذلك، فإن أي إصلاح لمجلس الأمن لا بد أن يعزز فعاليته. ولبلوغ هذه الغاية، من الضروري أن تتكيف أساليب عمل المجلس بزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس.

ونعرف أنه بإمكاننا أن نعتمد على حكمة رئيس الجمعية العامة وأعضاء فريقه في التأكد من الحفاظ على زخم إصلاح مجلس الأمن خلال الدورتين الحادية والستين والثانية والستين للجمعية وتعزيزه في هذه الدورة. ومرة أخرى سيكون ما يتحلى به الرئيس من اجتهاد وصبر الأداة لاستكمال هذا الإصلاح الذي نرغب فيه بصدق وسيوفر للأمم المتحدة الوسائل لتستجيب بطريقة أفضل لتطلعات شعوب العالم.

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): يظهر تقرير مجلس الأمن لهذا العام (A/63/2). مرة أخرى مجموعة التحديات التي واجهها أعضاء المجلس في غضون الأشهر الـ ١٢ الماضية للفترة المشمولة بالتقرير. فمن الواضح أن القرارات التي يبلغ عددها ٥٨ قرارا والتي اعتمدها مجلس الأمن وكذلك البيانات التي عددها ٥٠ بيانا رئاسيا تشير إلى العمل المكثف الذي قام به المجلس، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة عامة، في صون السلم والأمن بشكل جماعي.

وكما ورد في مقدمة التقرير، "كانت أفريقيا، مرة أخرى، ضمن البنود البارزة في جدول الأعمال" خلال فترة الـ ١٢ شهرا. وفي الواقع، كان ١٦ بلدا أفريقيا موضوع دراسة متأنية من قبل مجلس الأمن. وما فتئت هذه الحالة تسلط الضوء على أهمية المجلس الحاسمة، والعمل عن كثب مع الجمعية العامة، واتخاذ إجراءات سريعة وملائمة، بموجب أحكام الميثاق ذات الصلة، لمنع تدهور أوضاع ونزاعات معينة.

وهما موضوع اهتمام رئيسي للدول الأعضاء اليوم أكثر من أي وقت مضى. والسبب هو أن إصلاح مجلس الأمن قد أصبح ضروريا بسبب المتطلبات الثلاثة لمجلس الأمن من الحداثة والعدالة والمشروعية.

إن موقف أفريقيا معروف. وقد شرحه الممثل الدائم لموريشيوس على نحو جيد في بيانه الذي أدلى به في بداية هذه المناقشة. وتدافع السنغال عن هذا الموقف، وتذكر بأنه لا يمكننا الحديث عن التمثيل العادل في المجلس بدون علاج مسألة الإجحاف حيث أن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي ليس لها مقعد دائم في المجلس.

ويوفر المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي اتخذ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، آفاقا جديدة من شأنها أن تمكننا في النهاية من الشروع في مفاوضات حكومية دولية حقيقية. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أننا، بالإضافة إلى الحصول على مجلس أكثر حداثة، ومجلس قد تكيف مع واقع القرن الحادي والعشرين، نحتاج قبل كل شيء إلى مجلس أكثر شرعية، ويكون في وضع يمكنه، بفضل تعزيز مصداقيته وسلطته، من التصدي للتحديات الهائلة التي نواجهها في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي سياق هذا التقرير، علينا أن نتأكد من أن تكون عملية التفاوض مفتوحة وشفافة وشاملة وتتم بشكل كامل في إطار الإجراءات الواردة في المقرر ٥٥٧/٦٢ ووفقا لها. فالتوصل إلى أي حل مصطنع بفرض المسألة بالقوة أو أي نوع آخر من الضغط لن يؤدي سوى إلى المزيد من انقسام المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة ويقلل من فرص نجاحنا.

وتؤمن السنغال بأن أية صيغة سيتم التوصل إليها في نهاية المطاف ينبغي أن تزيد تمثيل البلدان النامية والدول الصغيرة.

وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع عنصر هام في ربط عمل مجلس الأمن بعمل لجنة بناء السلام. وقد قامت لجنة بناء السلام بدور قيم في إتاحة الفرصة لعدد من الدول الخارجة من الصراع وتقديم التسهيلات الضرورية لها لترسيخ التقدم نحو السلام والأمن الدائمين في بلدانها التي دمرتها الحرب. ونشيد بأعضاء لجنة بناء السلام لتفانيهم وإسهامهم الفعال في هذا الشأن.

وينبغي في جميع هذه المجالات، أن يستمر تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. ويجدد الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة مقاصد وأهداف مجلس الأمن في "أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر أو بالإحالة عليها من جانب مجلس الأمن" (المادة ٥٢، الفقرة ٣). ومن ثم، لا بد من التثاء على الدور الذي يقوم به الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية وتشجيع هذا الدور.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيك (جزر سليمان).

ويرحب وفدي بالمبادرة الرامية إلى إجراء المناقشات المواضيعية، التي دارت في مجلس الأمن بمشاركة عدد كبير من الدول الأعضاء. ونشيد بالمجلس على جهوده الدؤوبة في تشجيع العدالة العالمية ومحاربة الإفلات من العقاب على الجرائم المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان. ويتزايد التسليم بأنه ينبغي للفتات الضعيفة في مجتمعاتنا، ولا سيما النساء والأطفال، أن تجد الملاذ والحماية الضروريين اللذين يوفرهما مجلس الأمن في أوقات الصراع المسلح. وتكمل البيانات الرئاسية بشأن حماية المدنيين العمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين المعنية بالأطفال والتزاع المسلح وتعزز هذا العمل.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالبعثة التي نظمها مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه الماضي لزيارة خمسة بلدان أفريقية، والتي جعلت عمل المجلس أقرب إلى حكومات وشعوب مناطق الصراع. ومن نافلة القول أيضا إن أفريقيا ما زالت في سياق عمليات حفظ السلام، تشكل تحديات بشرية ومالية كبيرة مما يتطلب مضاعفة جهودنا لمساعدة هذه البلدان في التغلب على العقبات التي تواجهها كي تتمكن شعوبها من العيش في سلام وأمن. ونشيد بالتفاعل الذي نشأ بين المجلس والاتحاد الأفريقي.

وما زالت الحالة في الشرق الأوسط مدرجة في جدول أعمال المجلس بعد ستة عقود، وما فتئنا بعد نبحت عن حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط التي تشكل القضية الفلسطينية جوهرها. ومع أننا لا نستهيئ بالطابع المعقد لهذه المشكلة، نأسف لأن المجلس لم يتمكن من الاتفاق على اتخاذ إجراءات في حينها وعاجلة لمعالجة الحالات التي ما زالت تمنع إحراز تقدم في التوصل إلى حل شامل ودائم لهذه المسألة. لقد رحب المجتمع الدولي بمؤتمر أنابوليس. وعلى مجلس الأمن أن يقوم بدور أساسي في دعم نتيجة ذلك المؤتمر بقوة وذلك للمضي قدما بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن يقوم المجلس في الأشهر القادمة باستعراض الجهود التي يبذلها في دعم المشاركة الإيجابية الحالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وينبغي ألا يُستخف بدور حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في العمليات العديدة الجارية، ومن ثم فهي تحتاج إلى الدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء وتشجيعها. إن انجازات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومنها التي في نيبال وليبيريا، نماذج تثبت أنه بالعزيمة والتعاون الوثيق من جميع المعنيين، يمكن تحقيق النجاح، وأنها تشجع الآخرين على التغلب على الصعوبات في تحقيق السلام والمصالحة الوطنية.

على المشاركة في عملية المفاوضات حالما يتم الشروع فيها. ونعتقد أنه ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يراعي بحكم الضرورة مصالح وشواغل جميع الدول الأعضاء، سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة. ويتعين على جميع الدول الأعضاء، الكبيرة والصغيرة، أن تطالب بملكية الإصلاح بضمان أن تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار التام. ولا يمكن أن نتوقع من أية صيغة لإصلاح مجلس الأمن لا تتناول سوى مصالح القلة القليلة، وتجاهل بشكل تام رغبات البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن ينتج عنها إصلاح شرعي. فالإصلاح الشامل لمجلس الأمن يجب أن يفضي إلى مجلس يتسم بالمزيد من الديمقراطية والشمولية والتمثيل العادل والشفافية والمساءلة. ويتعين على أية عملية يتم الاضطلاع بها في هذا الشأن أن تكون عملية شاملة لجميع الأطراف.

وما زال اعتبارنا الأساسي هو أن يتسم بالديمقراطية عمل منظمتنا، الأمم المتحدة وإحدى هيئاتها الرئيسية، حيث يعتبر كل بلد هام. وينبغي للعنصر المحوري الذي يوجه إصلاح مجلس الأمن أن يكون تعزيز سلطته من خلال طابعه وشرعيته، حيث تُتاح لجميع الدول الأعضاء الفرصة المتكافئة لتمثيل بلدانها في مجلس الأمن.

السيد غونزاليس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سانت فنسنت وجزر غرينادين البيانين اللذين أدلى بهما في الجلسة ٥٣ كل من بربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية وكوبا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن مجلس الأمن، بموجب ميثاقنا، يضطلع "بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين". ومن منطلق هذه المسؤولية الضخمة تنظر سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى هذا التقرير ومسألة إصلاح مجلس الأمن.

وبالمثل، تجدر الإشادة بعمل هيئات مجلس الأمن الفرعية الخمس ويجب الاعتراف بها بصفتهما لبنة بناء هامة في عمل المجلس بشكل عام.

وأود أن أحول اهتمامي الآن بإيجاز إلى إصلاح مجلس الأمن بالتركيز على بعض النقاط التي أثرتها خلال الاجتماع الأخير للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس. لقد واصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، يوم الاثنين الماضي، نظره في متابعة المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الثانية والستين. ورحب وفدي بذلك المقرر، الذي يبني على التقدم المحرز حتى الآن، لا سيما خلال دورتي الجمعية العامة لعامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وكذلك مواقف الدول الأعضاء واقتراحاتها بالاستمرار فورا في معالجة الإطار وطرائق العمل داخل الفريق العامل المفتوح العضوية وذلك للتحضير للمفاوضات الحكومية الدولية وتيسيرها.

ونسلم بالدور الذي يقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية في إصلاح مجلس الأمن رغم أن الفريق قد أتهم ظلما في الفترة الأخيرة بعدم القيام بعمله. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه قد حان الوقت للبدء في المفاوضات الحكومية الدولية في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وما زلنا نؤمن بأننا، كي ننجح في المفاوضات الحكومية الدولية، نحتاج إلى برنامج عمل يحدد خطة منظمة لاجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية وتكون بمثابة الأساس للتحضير للبدء في المفاوضات الحكومية الدولية. وكما ذكرنا في الفريق العامل يوم الاثنين، لم نكن أبدا أقرب إلى بدء المفاوضات الحكومية الدولية في أي وقت مضى.

وبصفتي ممثلا لدولة جزرية صغيرة، أود ألا يفوتني انتهاء هذه الفرصة لأحث البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم

١٤ إلى ١٧ من التقرير، علم وفدي أن مجلس الأمن أدان، وأدان بأشد لهجة ممكنة، وأعرب عن قلق شديد، وأعرب عن قلق عميق، وأعرب عن قلق جدي، ونظر في التقارير، وسمع إحاطات إعلامية، واعتمد بيانات، وأحاط علما بالتطورات، وتبادل وجهات النظر، ومدد ولايات البعثات القائمة غير الفعالة وأفرقة الخبراء، مكرسا بذلك، بشكل أساسي، وضعا قائما ومرفوضا. ولكن ما الذي فعله المجلس فعلا لإيقاف المجازر بحق الأشخاص؟ هل هذا ما عنينا به "لن يتكرر ذلك أبدا"؟ إن هذا السيل الذي لا ينتهي من البيانات العقيمة والإفراط في الفخر لا يخففان عن الأبرياء الذين يتعرضون للقتل في دارفور، وبمثالان إخفاقا مدويا للمجلس في الوفاء بولايته.

وبالمثل، وفي ما يخص الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، علمنا من التقرير أنه: "تعذر على المجلس التوصل إلى الإجماع اللازم لاتخاذ أي إجراء خلال فترة الـ ١٢ شهرا الحالية المشمولة بهذا التقرير، وذلك رغم المحاولات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود في الوقت المناسب" (S/63/2، ص ١). ومن الواضح أن دور المجلس قد اقتصر على مجرد استعراض الأوضاع في كينيا وزيمبابوي، إذ يبدو أن "كلتا الحالتين لا تندرجان ضمن البنود الرسمية لجدول أعمال المجلس" (A/63/2، ص ١).

تلك الإخفاقات، والعديد غيرها، تعبر عن افتقار مجلس الأمن إلى الإرادة السياسية المطلوبة وعدم ملاءمة هيكلية. والأولويات السياسية التي تبرر إغداق البلايين على إنقاذ الممولين المسرفين، ولكنها تقتصر بالقروش على جهود إنقاذ الحياة، أو التي تضحي بشبابنا في مغامرات أدنى قيمة من قضية السلام الدولي، لا يمكن أن يوجه اللوم عليها إلى المجلس وحده. إلا أننا نستطيع، بل يجب علينا، مواجهة مسألة إصلاح مجلس الأمن، لأن سجله الحالي لا يعطي الثقة في قدرته على العمل بفعالية بوضعه الحالي.

وفي ما يخص منطقتنا، تود سانت فنسنت وجزر غرينادين أن تشكر المجلس على مواصلة تركيز انتباهه على تهديدات السلام والأمن التي تجابه إحوتنا وأحواتنا في هايتي. ونرحب بالوجود المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وندعو إلى تمديدها وتوسيعها بطريقة تعكس الوضع الحالي في الميدان وتدرك التهديدات المتواصلة التي تواجهها زميلتنا الدولة العضو في الجماعة الكاريبية.

وهناك أيضا عدة بؤر للتوتر ونقاط التزاع القابلة للانفجار في جميع أنحاء كوكبنا المضطرب، وتشكر سانت فنسنت وجزر غرينادين المجلس على العمل الذي اضطلع ولا يزال يضطلع به، في متابعة مهامه ومسؤولياته. ونحن ممتنون على كل نزاع تم احتواؤه أو حله أو تفاديه من خلال عمل المجلس. كما نقدر الشجاعة الرائعة للقوات والشرطة والأفراد الآخرين وبتضحياتهم، ونشكر الدول التي تطوعت بإرسال أبنائها وبناتها من أجل قضية السلام العالمي النبيلة.

إلا أن من طبيعة عمل وولاية المجلس أن يجتذب قصوره وإخفاقاته انتباهها أكبر مما تجتذبه نجاحاته. وذلك ما ينبغي أن يكون الأمر عليه، لأن كل إخفاق للمجلس يمثل أرواحا فقدت، وأشخاصا اقتلعوا من جذورهم وتنمية انتكست.

وفي ذلك الصدد، يعترف وفدي ببعض خيبة الأمل تجاه مضمون التقرير (A/63/2) المعروض علينا. ويذكرني ذلك بالشخص الذي يتقدم إلى شغل وظيفة، وبسبب افتقاره إلى الإنجازات التي تميزه حقا، فإنه يلجأ إلى حشو سيرته الذاتية وإلى الإطراء على نفسه ليبهر بالإطناب وحشد معلومات خاوية من المضمون وتخدر العقول.

ولنأخذ على سبيل المثال تقييم المجلس لعمله في السودان، حيث تجرّي، بينما نتكلم، إبادة جماعية أخرى تحدث ببطء لتلطخ الضمير الإنساني. وفي الصفحات من

الجمعية العامة. فقد استسلمنا لمدة طويلة لشلل ناتج عن الغرق في التحليلات أو التعرض للضغوط غير الضرورية التي تفرضها مجموعات أقلية ذات مصالح ذاتية ضيقة وجامدة.

ولذا فنحن نرحب بالمقرر ٥٥٧/٦٢، الذي وصفه رئيس الجمعية يوم الاثنين بأنه خارطة الطريق بالنسبة لنا، وصفه بالأمس بأنه برنامجنا للتقدم. فالمقرر ٥٥٧/٦٢ مهد أخيراً الطريق أمام المفاوضات الدولية الحكومية لتبدأ في موعد لا يتجاوز شباط/فبراير من السنة المقبلة، ولكن نأمل أن تبدأ قبل ذلك الموعد بكثير. وسوف تكون هناك من دون شك عقبات على طريق الإصلاح الجوهرى لمجلس الأمن. إلا أننا نحث جميع الدول الأعضاء على مقاربة العملية بحسن النية وبمرونة.

وبالأمس ذكرنا الرئيس مرة أخرى بالحمية النبيلة لوجود: أمم متحدة أكثر ديمقراطية، حيث لكل بلد أهميته. وتلك الحتمية متجذرة في مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، الذي يقوم عليه عمل هذه الهيئة. قد تكون تلك المساواة خيالا قانونيا، ولكن شرعية هذا الخيال ينص عليها ميثاقنا، وليس هناك مكان للمفاهيم التسلطية التي تنص على أن بعض الدول أكثر مساواة من غيرها. وطبيعي أن يتبع هذا المفهوم أن المفاوضات مفتوحة لجميع الدول وأن يتم احترام أصوات جميع الدول بشكل متساو أثناء تلك العملية.

ومن هذا المنطلق، ترفض سانت فنسنت وجزر غرينادين، على سبيل المبدأ، أي ضغط لا لزوم له تمارسه المجموعات الأقلية أو أي اتفاقات تعقد في الخفاء وتحل محل نص وروح القرارات المتخذة بالإجماع. وبالمثل، فإننا نرفض مبدأ أننا يجب بطريقة ما أن نتفادى التصويت على موضوع إصلاح مجلس الأمن، خشية أن يشكك أعضاء أقلية صغرى مؤثرة في مصداقية المجلس بعد إصلاحه. وجوابا على ذلك نسأل: ماذا بشأن الأعضاء الـ ١٣٤ الذين لم تتح لهم الفرصة

عندما أنشئ مجلس الأمن عام ١٩٤٨، كانت الأمم المتحدة تتألف من ٥٨ عضوا. وسانت فنسنت وجزر غرينادين، مثلها مثل الدول الأعضاء الـ ١٣٣ الحالية الأخرى، لم تستشر ولم تعط الفرصة لتناول تشكيل المجلس وأسلوب عمله. وعند انضمامنا إلى الأمم المتحدة، مثل البلدان الـ ١٣٣ الأخرى، تم تقديم تشكيلة المجلس لنا بوصفها أمرا واقعا - أمرا ثابتا ومشهدا جامدا للأمم المتحدة.

وبينما اتجه العالم من أحادية الدولة الكبرى إلى تعددية الأقطاب والترابط المتعدد الأطراف، وبينما ظهرت دول وبرزت تهديدات جديدة وخبث تهديدات قديمة، بقي المجلس يقاوم التغيير بتعنت ويصم أذنيه عن منطق تطور العالم. وبينما تتكلم الأمم المتحدة عن المساواة بأعلى صوتهما، يبقى المجلس غير متكافئ بشكل أساسي. وبينما تهمل للديمقراطيات الناشئة، ظل المجلس غير ديمقراطي وغير تمثيلي بشكل ثابت. وبينما نطالب بالشفافية، تبقى أعمال المجلس غامضة وغير شفافة. وبينما ننهي الاستعمار في العالم، تبقى المهمة الدولية الأهم بالنسبة لنا محصورة بمملكة افتراضية تحكمها خمسة رؤوس، ولم يطرأ عليها أي تغيير منذ ٦٠ عاما من التحولات العالمية.

فكيف، على سبيل المثال، يستطيع هذا التقرير أن يصرح "وكانت أفريقيا، مرة أخرى، ضمن البنود البارزة في جدول الأعمال" (A/63/2، ص ١)، بينما يبقى المجلس نفسه حاليا من تمثيل دائم لأفريقيا؟ أفريقيا تستحق بالتأكيد عضوية مناسبة في جهاز غالبا ما يكون مشغولا بمسائل القارة، بعيدا جدا عن المنطق الشامل الذي لا يمكن نكرانه والذي يقضي بتمثيل عادل ومتطور.

وتوخيا للإنصاف، إن ركود الإصلاح ليس خطأ المجلس نفسه بشكل كامل، ولكنه خطأنا، نحن أعضاء

الأعمال المتنوع، وعبء العمل المتزايد دوماً، وتعقيد المسائل المعروضة على المجلس.

لا يزال هناك مجال واسع لتحسين شفافية مجلس الأمن وشموليته وقابليته للمساءلة، بحيث يمكنه الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين بأكبر درجة من الفعالية والكفاءة. وتعتقد سلوفينيا أنه من الملحّ النظر في تغيير الهياكل القائمة. فقد طال جدا انتظار إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو جزء أساسي من إصلاح الأمم المتحدة بأكملها. وفي ما يتعلق بالمجلس، لا بدّ للإصلاح من معالجة توسيع عضويته وتحسين أساليب عمله.

إننا نرحب بالمناقشة المفتوحة التي جرت بشأن طرائق عمل مجلس الأمن في ظل الرئاسة البلجيكية له في آب/أغسطس. وبغض النظر عن حجم مجلس الأمن، لا بد لنا من زيادة تحسين أساليب عمله وتفاعله مع كامل عضوية المنظمة. ونحن نقدر أيضاً مبادرات الخمسة الصغار (ص ٥) في هذا الصدد.

مع أنه تم إحراز تقدم في مجال أساليب العمل، فإن الجزء الثاني من جدول أعمال الإصلاح، وهو توسيع عضوية مجلس الأمن، ما برح متقهقرا. ومع أن المناقشات بشأن إصلاح مجلس الأمن في السنوات الأخيرة أنتجت أفكارا مفيدة، وأن الميسرين، الذين عينهم رؤساء سابقون للجمعية العامة، قاموا بأعمال قيّمة، فقد آن الأوان لتقدم اقتراحات محددة، وبالتالي اتخاذ قرارات. فتوسيع المجلس ليس مجرد مسألة إنصاف، ولكنه شرط ضروري أيضا لفعالية المجلس. فقد حان الوقت لإجراء تغييرات في هيكلية المجلس لجعله أكثر تمثيلاً وتعزز سلطته ومشروعيته.

لا بدّ لنا من الحفاظ على الزخم المنبثق عن المناقشات السابقة والمضيّ قُدما. لذا، نرحب بمقرر الجمعية العامة ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي

أبدا لإبداء رأي حول المجلس الحالي؟ ألسنا جميعا وفرديا مؤثرين؟ ولماذا ينبغي لنا أن نقبل بمصادقية تنكر علينا حقنا في أن ننهض وأن نُسمع أصواتنا؟

إن الخوف من قوة التصويت الديمقراطية التحويلية أو وزن وتصنيف مواقع الدول على أساس قوتها العسكرية والمالية يشكل إزالة للأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسة. ولدينا قرار يمثل خارطة الطريق بالنسبة لنا ويفصل بوضوح بين الدور الاستشاري للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن وبين المفاوضات الموضوعية المقبلة في الجلسات العامة للجمعية العامة. وليس من مصلحة أحد إعادة النظر في مقرر حديث العهد كهذا واتخذ بالإجماع أو إعادة التفاوض عليه أو عرقلته. إن وضوح المقرر ٥٥٧/٦٢ لا يترك مجالا للشك بمدى إلحاح مهمتنا.

وسانت فنسنت وجزر غرينادين لا تطمح إلى الانضمام إلى العضوية الدائمة للمجلس بعد إصلاحه، ولا تراودها الأوهام بشأن مدى الصعاب التي تعترض عملية الإصلاح أو مجموعة التحديات الحديثة التي تواجه المجلس بعد إصلاحه. وعوضا عن ذلك، فإننا نتناول هذه المسألة من موقف مبدئي وواقعي، ونرى أن العمل الفعال لمجلس ديمقراطي وتمثيلي وسريع ومتجاوب وشفاف يمثل ضرورة مطلقة بالنسبة للقيم الأساسية للأمم المتحدة. فلنتعالى فوق التفاهات وأساليب الماطلة، ولنبدأ بعمل الإصلاح الجدي.

السيدة ستيفليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية على عقد هذا الاجتماع. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد خورخي أورينا، الممثل الدائم لكوستاريكا، على تقديمه للجمعية العامة تقرير مجلس الأمن الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (A/63/2)، والذي يشمل حقائق كاشفة في ما يتعلق بجدول

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه.

إننا مقتنعون بأن قيادة رئيس الجمعية العامة وتوجيهه وحكمته، إذا ما اقترنت بالإرادة السياسية اللازمة، والنية الحسنة والمرونة بين الأعضاء، ستكفل عملنا بالنجاح في تلك المناقشات التي طال أمدها بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن.

السيد علي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الممثل الدائم لكوستاريكا، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على تقديم تقرير مجلس الأمن الوارد في الوثيقة A/63/2.

يعتبر وفد بلدي هذه المناقشة فرصة هامة أمام الدول الأعضاء لكي تشيد بأداء مجلس الأمن وفعاليته في الاضطلاع بمسؤولياته. وتنص المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة على أن إناطة المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن، وأنه في سياق اضطلاع هذه المسؤولية إنما يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء. وبما أن هذه هي الولاية، فإنه ينبغي للدول الأعضاء، بصورة مثالية، أن تقيم دورياً أعمال مجلس الأمن وأدائه. وهذا التقرير من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة هو أحد السبل للاضطلاع بتلك المسؤولية. ونشكر الممثل الدائم لفيت نام على تنظيم اجتماع في تموز/يوليه، أثناء ترؤسه المجلس، للاستماع إلى آراء الدول الأعضاء بينما كان التقرير قيد الإعداد.

أما المسار الآخر الذي تستطيع الدول الأعضاء من خلاله الاضطلاع على مداورات المجلس فهو الإحاطات الإعلامية الدورية التي يقدمها رئيس المجلس. ونشكر الذين زودونا بالمعلومات أثناء فترات رئاستهم. لكننا نلاحظ أن تلك الإحاطات الإعلامية كانت متباعدة. وماليزيا تؤكد مجدداً دعوتها إلى أن تكون هناك إحاطات إعلامية أكثر

أُتخذ بالإجماع، لمواصلة المناقشات فوراً في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ونبداً المفاوضات الحكومية الدولية في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ولكي تكون هذه المفاوضات ناجحة، لا بد من إجرائها بشكل مفتوح وشفاف وشامل. كما نرحب بتعيين سعادة السيد ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، لتيسير العملية. ونحن مقتنعون بأنه يمكننا تحقيق بعض النتائج الملموسة مع نهاية هذه العملية في ظل قيادته المقتردة.

اسمحوا لي، سيدي، أن أغتنم هذه الفرصة لأستعرض انتباه الجمعية العامة إلى بعض الأفكار التي طرحها رئيس سلوفينيا، فخامة السيد دانيلو تورك، في خطابه أمام الجمعية العامة أثناء المناقشة العامة هذه السنة. إذ يمكن لتلك الأفكار أن تكون مفيدة لرئاسة الجمعية العامة في المناقشات المقبلة بشأن مجلس الأمن.

يمكن توسيع عضوية مجلس الأمن في ثلاثة اتجاهات. أولاً، ينبغي أن يكون هناك ستة أعضاء دائمين إضافيين من جميع مناطق العالم. ثانياً، ينبغي أن تكون هناك فئة إضافية من الأعضاء غير الدائمين بتناوب أكثر تكراراً، أي ستة أعضاء في أية تركيبة محددة لمجلس الأمن، يجري انتخابهم وفقاً لمعادلة تحددها الجمعية العامة، ويتغيرون مرة كل أربع سنوات. ثالثاً، يُنتخب الأعضاء غير الدائمين الثمانية الباقون وفقاً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وبهذا، لن يتجاوز الحجم الكلي لمجلس الأمن بعد إصلاحه ٢٥ عضواً. وقد يحتاج تعديل الميثاق الذي يُجيز توسيع مجلس الأمن إلى أن يشمل بند استعراض يسمح باستعراض شامل للنظام الجديد.

يجب أن تتمكن من استخدام الزخم المتولد عن مقرر الدول الأعضاء بالإجماع بشأن الدفع قُدماً بالمفاوضات بشأن

أنه تم تنظيم بعثة تابعة لمجلس الأمن لزيارة خمسة بلدان أفريقية. وكانت هناك بعض النتائج المشجعة في تخفيف عدد الصراعات في أفريقيا، مع بعض التحرك نحو كيفية بناء السلام. لكنه لا تزال هناك تحديات كبرى عديدة تشكل تهديدات خطيرة للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، ولا سيما في ما يتعلق بالحالة في القرن الأفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى والسودان/تشاد.

كانت ماليزيا من بين عدة بلدان من خارج المنطقة تأثرت بالحالة في القرن الأفريقي، ولا سيما بالقرصنة في خليج عدن، التي أصبحت أكثر وضوحا في الفترة الأخيرة. لذا نحث مجلس الأمن على مواصلة زيادة جهوده لاستعادة السلم والاستقرار وضمانهما في المنطقة. وجهود مواصلة الارتباط والعمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، هي من بين عدة خيارات يمكن لمجلس الأمن أن يأخذ بها.

وبينما نقر بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يولي اهتماما أكبر للتطورات في أفريقيا، نأسف لأنه لا يولي سوى القليل من الاهتمام، إن وُجد، لمعالجة القضية الفلسطينية. ويبقى هذا الأمر السبب الرئيسي لعدم الاستقرار والأمن، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما في العالم بأكمله. وعلى الرغم من الإحاطات الإعلامية والمناقشات العامة الشهرية التي يجريها مجلس الأمن، لم يستطع مؤخرا أن يعتمد وثيقة واحدة بشأن هذه القضية. ومن أكثر ما يجيب الظن أنه حتى الانتهاكات الصارخة، كمواصلة بناء المستوطنات غير الشرعية، التي جرى إبرازها في اجتماعات عديدة، بما فيها مؤتمر أنابوليس، لم تحظ بأية استجابة أو ردة فعل من مجلس الأمن.

إننا لا نفهم لماذا ينبغي للمجلس أن يكون منهماكا في العمل بشأن مسائل مثل تغير المناخ، وحريضا عليها حيث

انتظاما وانفتاحا عن أعمال مجلس الأمن، بحيث يمكن للدول غير الأعضاء فيه أن تبقى مطلّعة على أعماله.

نلاحظ أن الحالة العامة للسلام والأمن الدوليين لا تزال تمثل تحديا كبيرا، بما في ذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد حافظ مجلس الأمن على الوتيرة العالية نفسها التي اعتمدها للسنة الماضية في عقد ٢١٩ جلسة رسمية، مقابل ٢٢٤ جلسة عام ٢٠٠٧، بما في ذلك ١٩١ جلسة علنية. واتخذ المجلس أيضا ٥٨ قراراً وأصدر ٥٠ بيانا رئاسيا. ونلاحظ كذلك أن المجلس عقد ١٧٧ جلسة مشاورات مغلقة بكامل هيئته، وعدداً غير معلّن من المشاورات غير الرسمية. ونحن ندرك معنى وحاجة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، ولا سيما تلك المرتبطة مباشرة بالمسائل التي يجري النظر فيها، إلى المشاركة في تلك الجلسات والمشاورات والمساهمة فيها. ويؤكد وفد بلدي مجددا الدعوات المتكررة غالبا من جانب الدول الأعضاء إلى مزيد من الشفافية والمساءلة والشراكة المحسّنة من جميع أعضاء الأمم المتحدة في أعمال مجلس الأمن.

إننا نلاحظ التركيز المتواصل من جانب مجلس الأمن على الحالات المثيرة للتحدي التي تسود عدة مناطق في أفريقيا، والتي تعكس التطورات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية المعقدة في القارة بأكملها. إن ثلث البنود الرئيسية الـ ٤٢ المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين تتناول صراعات في أفريقيا. وقد عُقدت عدة مناقشات متعلقة مباشرة بأفريقيا، بما في ذلك المناقشات بشأن السلام والأمن في أفريقيا ودور مجلس الأمن في منع الصراع وحله، ولا سيما في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك عدة مسائل مواضيعية ذات صلة بأفريقيا أيضا، بما فيها تلك المتعلقة بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن، وبناء السلام بعد الصراع، والأطفال في الصراعات المسلحة، والأسلحة الصغيرة، والمرأة والسلام والأمن. ونلاحظ أيضا

(S/PV.5968). وتعتقد ماليزيا أنه تخلص تلك المناقشة المفتوحة عدد من الاقتراحات المفيدة الجديرة بالاعتبار. ونأمل ألا يقتصر الأمر على مجرد إعادة تلك الاقتراحات إلى غياهب التاريخ.

يبدو لوفد بلدي أن عبء عمل المجلس قد تزايد في السنوات الأخيرة. وأن هذا التوجّه مستمر، ويرجع له أن يتواصل في ضوء المسائل المتبقية والصراعات الناشئة التي تستلزم اهتمام المجلس. لذا، سرعان ما يستنفد المجلس قدرته. ولتفادي استنزاف طاقته في مجالات تتجاوز نطاق ولايته، ينبغي له أن يُعيد التركيز على جوهر عمله: صون السلم والأمن الدوليين. بموجب الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة.

إن البند المتعلق بـ "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه، والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن" لا يزال مدرجا في جدول أعمال الجمعية العامة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، على الرغم من محاولات إدراجه في جدول الأعمال، التي تعود إلى وقت أقصاه عام ١٩٧٩. ونحن ندرك أن خلفية هذا الأمر هي الزيادة في عضوية الأمم المتحدة من ١١٣ بلداً عام ١٩٦٣ إلى ١٥٢ بلداً عام ١٩٧٩، وتعديل الميثاق عام ١٩٦٥. وقد نتج عن هذا التعديل زيادة في عضوية مجلس الأمن من ١١ عضواً إلى ١٥ عضواً. وازدادت عضوية المنظمة منذ ذلك الحين لتصبح ١٩٢ بلداً، مما يجعل معالجة هذه المسألة أكثر أهمية. فوجود ١٥ دولة، بينها خمس دول دائمة العضوية وتتمتع بحق النقض، يبدو ترتيباً غير منسجم مع هيئة أوكل إليها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

إن إدراج هذا البند من جدول الأعمال في أعمال الجمعية العامة، وتشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن مكنانا من إجراء المناقشة. إلا أنه

العواقب الأمنية قابلة للنقاش، ويلوذ بالصمت الأصم بشأن القضية الفلسطينية. نشعر بخيبة أمل شديدة ونأسف إذ أن المجلس قد أصبح عاجزاً عن إيجاد حل عملي للقضية الفلسطينية، وهي مسألة رافقت مجلس الأمن منذ نشأته.

كما نأسف لأن مجلس الأمن لم يستطع تنفيذ قراراته الذاتية بشأن هذا الموضوع، بما فيها قراراه ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). فاستمرار عجز مجلس الأمن عن حل القضية الفلسطينية قوّض مصداقيته في صون السلم والأمن الدوليين، وهو ما ينبغي لي أن أذكر بأنه مسؤولية عُهدت إليه بموجب المادة ٢٤ من الميثاق.

تحيط ماليزيا علماً بالجهد الذاتي لمجلس الأمن في تحسين أساليب عمله. فأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أقر المجلس المذكرة الرئاسية S/2007/749، التي أبرزت تدابير جديدة متعلقة بمشاركة جميع أعضاء الأمم المتحدة والخبراء في المشاورات غير الرسمية بشأن إصدار بيان موجز بالمسائل التي ينظر فيها المجلس، وبشأن إعداد التقرير السنوي للجمعية العامة. إننا نشيد بضحامة تقرير مجلس الأمن لهذه السنة من حيث الحجم، ولكننا نلاحظ أنه اقتصر على مجرد العرض الواقعي لأنشطة المجلس وهيئاته الفرعية على الرغم من التفصيل الإضافي فيه.

يرى وفد بلدي أنه ينبغي لتقرير مجلس الأمن أن يكون أكثر موضوعية وتحليلاً، لتمكين الدول الأعضاء من إجراء تقييم سليم وفهم لفعالية المجلس في تنفيذ مسؤولياته. كما ينبغي للتقرير أن يقدم التبرير والتعليل الكامنين وراء الأفعال والقرارات الرئيسية للمجلس. وبالمثل، ينبغي للتقرير أيضاً أن يكون شفافاً بشأن عدم قدرة المجلس على اعتماد مشروع قرار أو إجراء معين.

في آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة حول موضوع تحسين أساليب عمله (انظر

المناقشة المشتركة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة وبشأن مسألة الإصلاح اللازم لمجلس الأمن.

في البداية، وفي ما يتعلق بتقرير مجلس الأمن إلى الجمعية العامة (A/63/2)، أود أن أقدم شكرا خاصا إلى الممثل الدائم لكوستاريكا، بصفته رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على عرضه التقرير. إن كوستاريكا تبذل جهدا جديرا بالثناء للاضطلاع بهذه المسؤولية الهامة، التي تعزز من خلالها الشفافية وأوسع قدر من المشاركة في أعمال ذلك الجهاز الرئيسي في المنظمة، الذي يتولى المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إن التقرير الذي قدمه مجلس الأمن في هذه المناسبة أكثر تحليلا من تقرير السنة الماضية، كما طلب عدد كبير من الوفود أثناء المناقشة التي جرت في الدورة الثانية والستين للجمعية. لذا، فإننا نمضي قدما، بحيث يمكن لأعضاء المنظمة أن يقيموا بصورة ملائمة العمل الذي قام به المجلس أثناء الفترة المحددة. وكما يظهر في التقرير، فإن مجلس الأمن نظر في مجموعة من المسائل الشاملة التي تتسم بأهمية خاصة لدى الجمعية العامة. إنني أشير إلى مسائل مثل عدم الانتشار ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وحماية المرأة في الصراعات المسلحة، على سبيل المثال لا الحصر.

تلك هي المسائل التي بحثها مجلس الأمن بتعمق، والمجالات التي ينبغي للجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة أن يتفاعلا معها بشكل أكبر، لاستكشاف المسارات المفتوحة أمامنا. بموجب ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وإنني أشير بالتحديد إلى تنفيذ المادة ١٥، التي تنص على أن الجمعية العامة ستلقى وتنظر في التقارير السنوية والخاصة من المجلس، بشأن التدابير التي أقرها أو أتخذها المجلس لصون السلم والأمن الدوليين.

لم يتم إحراز تقدم يذكر بشأن هذه المسألة. ومع أننا اعتقدنا بأنه كانت هناك قيمة كبرى في اتخاذ خطوات مدروسة بعناية، بدل قفزة كبرى في المجهول، فإن وتيرة التحرك كانت بطيئة جدا بشكل غير مريح للجميع.

لكن اتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ يعطينا سببا للتفاؤل بأن الوقت قد حان أخيرا لكي نتمكن جميعا من المشاركة في مفاوضات حكومية دولية. ونعتقد أنه أمامنا في الواقع فرصة لإحراز تقدم محدد. والمقرر ٥٥٧/٦٢ يقدم موعدا زمنيا محددا، ينبغي لنا أن نبدأ بحلوله مفاوضات حكومية دولية في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

لقد شهدنا الانقسام الذي كان واضحا في الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي انتهى يوم الاثنين الماضي. وقد بدا أن هناك إعادة تأويل للمقرر ٥٥٧/٦٢، الذي كنا قد اتخذناه بتوافق الآراء. ونحن قلقون جدا حيال هذا التطور، ونأمل ألا يكون انعكاسا لما ينبغي أن نتوقع مواجهته حين نبدأ المفاوضات الحكومية الدولية. ونؤكد مجدداً أنه في غضون تأويل المقرر ٥٥٧/٦٢، بما في ذلك عما إذا كان بدء المفاوضات الحكومية الدولية سيتقرر نتيجة معالجة الفريق العامل المفتوح باب العضوية للإطار والأنماط، فإن تلك المفاوضات ستنتقل كما هو متفق عليها بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

إننا نثق بقيادة رئيس الجمعية العامة وحكمته لضمان جعل العملية المؤدية إلى إصلاح مجلس الأمن تثمر نتائج محددة في مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة. ونعيد تأكيد دعمنا وتعاوننا في العمل مع رئيس هذه الهيئة وبقية أعضائها، للإنجاز الناجح لمهمتنا المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن، بحيث يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلا وفعالية وشفافية.

السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم

بالإسبانية): يقدر وفد بلدي هذه الفرصة للمشاركة في هذه

المنتخبون دورياً من جانب الجمعية، ويكونون بالتالي مسؤولين أمامها. وموقفنا الذي لا يؤيد توسيع فئة العضوية الدائمة، ينبغي عدم تأويله بأنه رفض لبلد معين أو مجموعة من البلدان، بل هو مسألة مبدئية تقوم على أساس المصلحة العامة للمنظمة، التي تُعتبر أكبر بكثير من المصلحة الفردية لأية دولة عضو.

في ما يتعلق بآليات اتخاذ القرارات في المجلس، ينبغي التذكّر بأن أي توسيع لتركيبه المجلس سيتطلب بالضرورة تعديل الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات. من هذا المنظور موقفنا مؤداه أنه ينبغي التفريق بين شتى أنواع قرارات المجلس - تماماً كما يميّز الميثاق بين المسائل الإجرائية والموضوعية - وأنه ينبغي لنا أيضاً أن نأخذ في الحسبان المجال المتنوع لقرارات مجلس الأمن، التي تؤثر على الفصل السابع، أو أنواع أخرى من المسائل في إطار الميثاق.

إننا نعتقد أنه ينبغي أن يكون استخدام حق النقض قاصراً على القرارات التي يتخذها المجلس لتنفيذ الفصل السابع من الميثاق، لأن تلك المسائل تتطلب الاتفاق بين الأعضاء الدائمين. ونحن نؤيد الاقتراحات المختلفة المهادفة إلى الحدّ من استخدام حق النقض في حالات لا تستلزم استخدامه حقاً. بموجب الميثاق.

في ما يتعلق بمسألة التمثيل الإقليمي، إننا مقتنعون بضرورة إعطاء الجماعات الإقليمية دوراً أكبر في تسمية وتأييد مرشحيها لعضوية المجلس، وضمان التمثيل دون الإقليمي لكل منها. كما نؤيد أيضاً استحداث آليات من شأنها ضمان تمثيل الجماعات عبر الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك من خلال الترتيبات بين المنظمات الإقليمية المعنية.

على أية حال، لا بدّ لنا من إيجاد معادلات تضمن التمثيل الكافي للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبلدان

يدرك وفد بلدي أنه إذا شجّعنا إعداد وتقديم هذه التقارير عن مسائل معينة - وهي إمكانية تطرقت إليها أيضاً المادة ٢٤، الفقرة ٣، من الميثاق - يمكننا أن نحسّن التفاعل والتعاون بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة. ونعتقد أن ذلك سيؤدي إلى إقرار تدابير أكثر فعالية، تستهدف منع تهديدات السلم والقضاء عليها، وتعزيز الظروف المؤاتية للأمن الدولي.

إن التفاعل الأفضل بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة مسألة بالغة الأهمية لمستقبل المنظمة، وتنبغي معالجته في المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وكما تعلمون، فقد تم الاتفاق على البدء بتلك المفاوضات مع اختتام الدورة السابقة للجمعية، حين اتّخذنا المقرر ٥٥٧/٦٢، لإيجاد مجلس أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، ومسؤولية، ومشروعية، وفعالية، ومشاركة وشفافية. وقد اتفقنا على مواصلة إجراء المشاورات في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية حول إطار وطرائق المفاوضات الحكومية الدولية المستقبلية. لذا، فإننا مقتنعون بأنه يجب علينا أن نستغل الوقت المتاح لنا إلى الحد الأقصى - حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ كموعّد أقصى - للتخصّص والتيسير لإجراء المفاوضات الحكومية الدولية، بحيث يمكن أن تؤدي، كما نأمل جميعاً، إلى أوسع توافق عام ممكن بين الدول الأعضاء بشأن شتى جوانب إصلاح مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يجعل من الممكن لذلك الإصلاح أن يكون ملكية حقيقية لجميع الأعضاء ومقبولاً لديهم، لكي يصبح ساري المفعول في أقرب وقت ممكن، ويتم تنفيذه ويكون فعّالاً.

أما في ما يتعلق بالمسائل المختلفة التي ستندرج عن المناقشات المقبلة، فإن موقفنا من حجم مجلس الأمن وتركيبته معروف جيداً. ونحن مقتنعون بأن مجلساً أكثر ديمقراطية وتمثيلاً ومسؤولية، وبالتالي أكثر مشروعية، يمكن أن ينتج عن توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين، وهم الأعضاء الوحيدون

الوشيك بها، كما نؤيد المبادرة التي تقدم بها رئيس الجمعية العامة للبدء بتلك العملية.

إن إصلاح مجلس الأمن هو إحدى المسائل المؤسسية الهامة المعروضة على الدول الأعضاء حالياً، وهو أمر فيه مصلحة لجميع تلك الدول. وستشارك أستراليا في المفاوضات الحكومية الدولية بهدف إيجاد مجلس أمن أكثر تمثيلاً، يعمل بسلطة ووحدة ومصداقية أوسع، ويعمل بشكل أكثر كفاءة وديمقراطية.

إننا سنشرع في المفاوضات بعقول منفتحة، مدركين أن الإصلاح لن يتحقق إذا لم نستطع، بصفتنا دولاً أعضاء، أن نجد حلاً يستقطب أوسع دعم ممكن. وتتطلع أستراليا إلى العمل مع وفود ذات مواقف متنوعة لإيجاد حل يحقق ذلك الدعم، مع إبقاء أبعصارنا مسلطة على ضمان بقاء مجلس الأمن موضع اهتمام العالم الحديث. وعلينا أن نركز من خلال المفاوضات على ضمان عدم خفض قدرة مجلس الأمن على اتخاذ القرار، بل زيادتها. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتوازن الفعالية والتمثيل العادل.

يجب أن يبقى أمام ناظرينا أننا، الدول الأعضاء، أوكلنا إلى مجلس الأمن، من خلال ميثاق الأمم المتحدة، المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وإذ يعج جدول أعمال المجلس بالمهام، وتتكاثر التحديات التي تواجه البلدان، يجب علينا أن نلقي نظرة شاملة، ولا نمزج مسؤولية المجلس برغباتنا الذاتية الوطنية أو الإقليمية.

ترى أستراليا أنه لكي يحافظ مجلس الأمن على أهميته، فإن أي إصلاح لا بد من أن يعترف بالمساهمة التي قدمتها اليابان والهند للسلم والأمن الدوليين، وضمهما ليصبحا عضوين دائمين. فالإعلان مساهمة مالية رئيسية في بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام، ورائدة في تطوير أنشطة بناء السلام. والهند اقتصاد ناشئ بأكثر من بليون نسمة من

العالم النامي، ولا سيما أفريقيا. لكن الدور الأهم للمجموعات الإقليمية يجب ألا يدعوا إلى التشكيك في اختصاصات الجمعية العامة، صاحبة الكلمة الفصل في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، بموجب الميثاق. وهذا ما يمنح تلك الاختصاصات مشروعية الحصول على دعم جميع أعضاء المنظمة.

في ما يتعلق بأساليب عمل المجلس، يدعم وفد بلدي الاقتراحات المقدمة من مجموعة البلدان الخمسة الصغيرة. ونقدم بشكل خاص الإصلاحات المقترحة والمتعلقة برصد تنفيذ قرارات المجلس - باستحداث آليات تقييم ملائمة - وبأداء الهيئات الفرعية للمجلس.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أنه، بالإضافة إلى الرصد الدقيق لأداء المجلس، علينا تعزيز المزيد من الحوار والتفاعل بين أعضاء المجلس وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والشخصيات من الأوساط البرلمانية والأكاديمية والتجارية. فإذا كنا حقاً نريد إصلاحاً ذا مصداقية لمجلس الأمن، يجعله أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، ومسؤولية، ومشروعية، وفعالية وشفافية، يجب علينا أن نكون قادرين على معالجة المسائل الرئيسية للإصلاح بصورة ملائمة، بدون أي استثناء، أثناء المفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ونحن مستعدون استعداداً كاملاً لتلك المفاوضات، ونأمل من جميع الأعضاء الآخرين في المنظمة أن يكونوا مستعدين أيضاً عندئذ.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نظراً لضيق الوقت، سأقصر كلمتي على تناول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. ترى أستراليا أنه قد طال انتظار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة. ونؤيد البدء

باتخاذ المقرر ٥٥٧/٦٢ بالإجماع، الذي اختتم مرحلتنا التحضيرية لإطلاق المفاوضات الحكومية الدولية، أحرزت الدورة الثانية والستون للجمعية العامة تقدماً تاريخياً في عملية إصلاح لمجلس الأمن تعثرت لفترة طويلة، ونعتقد أنه حان الوقت الآن للاستفادة من هذا الزخم والمضي قدماً بسرعة.

إن الاجتماعين الأخيرين للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن أظهرنا بوضوح أن أغلبية الدول الأعضاء ترغب في المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية بأسرع وقت ممكن ومستعدة لها. ويأسف وفد بلدي لأنه تبين أنه كان من شبه المستحيل، نوعاً ما، البدء بالمفاوضات الحكومية الدولية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، كما اقترح أصلاً سعادة السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة، في رسالته المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. لكننا لا نزال نأمل بأن تبدأ المفاوضات الحكومية الدولية قريباً، ونتطلع بشوق إلى المواعيد الجديدة التي يعلن عنها رئيس الجمعية العامة، الذي ذكر أنه "لا يمكن لمجلس أفضل أن ينتظر حتى الغد، إذا كنا نريد أن يكون لنا غد أفضل" (A/63/PV.53). ولا نزال متشجعين بتصميم رئيس الجمعية العامة والتزامه بتنفيذ المقرر ٥٥٧/٦٢ نصاً وروحاً.

يشارك وفد بلدي في وجهة النظر التي أعرب عنها الكثيرون، بأن الفريق العامل المفتوح العضوية، بنظره في مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، طوال السنوات الـ ١٥ الماضية، قد قدم مساهمته في العملية، واستنفد معظم طاقته. وسنرحب بتقديمه توصيات بناءً نوعاً ما خلال الأسابيع القليلة المقبلة. ولكن في كلتا الحالتين، سواء أعطى هذا الفريق نتيجة أم لم يعط، فلا ينبغي لعمله أن يعطل بأي شكل البدء بالمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإصلاح الشامل لمجلس الأمن ومواصلة تنفيذ العملية.

السكان. وتتوقع أيضاً لمجلس موسّع أن يشمل تمثيلاً ملائماً لأفريقيا، وهي منطقة تضم أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأمريكا اللاتينية.

تقر أستراليا أن أية زيادة في العضوية غير الدائمة ستحتاج إلى إقامة توازن في تمثيل الجماعات الإقليمية التي تغير حجمها منذ التوسيع الماضي، ولا سيما أوروبا الشرقية وآسيا. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي لتوسيع المجلس ألا يكون كبيراً إلى حدٍ يقلص قدرته على الاضطلاع بمسؤولياته بموجب الميثاق.

لا تزال أستراليا تعتقد أن الجانب الذي يكتسي أهمية خاصة في إصلاح مجلس الأمن هو إصلاح أساليب عمله. فمع أن عملية المفاوضات الحكومية الدولية قد تكون طويلة، تبقى هناك تدابير يمكننا اتخاذها اليوم لتحسين قدرة المجلس على صنع القرارات، وافتتاح عملياته وشفافيتها، بما في ذلك وصول غير الأعضاء إليه.

تعتبر أستراليا إصلاح عضوية مجلس الأمن وأساليب عمله أمراً حيويًا لتعزيز مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها هذه المنظمة على تحقيق الأهداف المرسومة في الميثاق. وسيكون البدء بالمفاوضات الحكومية الدولية في الوقت المناسب، وأستراليا تتطلع إلى المساهمة بشكل بناء في تلك العملية برمتها.

السيدة أوشير (منغوليا) (تكلمت بالإنكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر سعادة السفير خورخي أورينا، الممثل الدائم لكوستاريكا ورئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/63/2) إلى الجمعية العامة بالنيابة عن المجلس. ويود وفد بلدي أيضاً أن يشكر سعادة السيد سرجان كريم، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين، وأعضاء فريقه المخصص - الممثلين الدائمين لبנגلاديش، وشيلي، وجيبوتي والبرتغال - على عملهم الجاد للمضي بالعملية قدماً أثناء الدورة السابقة.

المفاوضات سويا مع السفير تانين بهذه الروح. فتتحد ونبقى متحدين ولنعمل معا.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية):

كما ذكرنا في مناسبات سابقة، تشاطر أوروغواي الرأي القائل بأن إصلاح مجلس الأمن مسألة ملحة. ونرى أن هذه العملية ضرورية للامتنال للولاية التي أناطها بنا رؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠٥، ومن ناحية أخرى، لأن هناك ضرورة لمواءمة المجلس مع الظروف الحالية كي يواجه التحديات الجديدة. ونود أن يكون المجلس هيئة أكثر فعالية وتمثيلاً وديمقراطية وشفافية. ولتحقيق ذلك، لا بد أن يشمل الإصلاح أساليب عمل المجلس.

ونرحب بتوزيع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بشأن الموضوع قيد النظر، والذي تم تعديله شفويا في إحدى الجلسات الأخيرة التي ترأسها سلفكم. وأوضح هذا القرار بصورة نهائية النقاط الرئيسية التي تم الاتفاق عليها خلال تلك الدورة، رغم أن بلورته كانت، بكل صراحة، عملية مشوشة. ونود أيضا أن نرحب بالقرار بشأن الجدول الزمني لاجتماعات هذه المفاوضات المختلفة، لا سيما الدعوة إلى بدء المفاوضات الحكومية الدولية في موعد أقصاه ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومع ذلك، لا بد أن أشير بصدق إلى أننا كنا نود أن تجري الرئاسة مشاورات أوسع، خاصة مع المجموعات الإقليمية، عند وضع الجدول الزمني لهذه الاجتماعات، إذ أنه ينبغي أن تحظى هذه المناسبات الهامة بأقوى ضمانات الشفافية الممكنة.

وفيما يتعلق بالمفاوضات، لا تود أوروغواي تكرار موقفها من إصلاح مجلس الأمن. فهذا الموقف معروف تماما بالفعل ولم يتغير خلال جميع اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية. لكننا نود أن نؤكد من جديد نقطة واحدة مركزية في جميع بيانات وفد أوروغواي، وهي

فيما نحن على وشك البدء بتلك المفاوضات، أود أن أؤكد مجددا الموقف المبدئي لمنغوليا بشأن إصلاح مجلس الأمن. فقد وقفت دائما إلى جانب توسيع عادل ومنصف لمجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه الدائمين وغير الدائمين على السواء، مع ضمان تمثيل فئتي البلدان النامية والمتقدمة النمو ككلاهما.

نعتمد أيضا أن مجلس الأمن بحاجة إلى مزيد من التحسين لأساليب عمله. فهذا جزء لا يتجزأ من رزمة إصلاح شاملة. ومع الإحاطة علماً بالناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي بشأن أساليب عمله (انظر S/PV.5968)، فإننا نؤيد اقتراح كوستاريكا، والأردن، وليختنشتاين، وسنغافورة وسويسرا - الدول الخمس الصغيرة - الهادف إلى تعزيز قابلية أعمال المجلس للمساءلة، وشفافيتها وشموليتها، بغية تعزيز مشروعيتها وفعاليتها. كما نعتقد أن المناقشات المفتوحة والإحاطات الإعلامية التفاعلية من جانب مجلس الأمن ممارسة جديدة بالثناء، وتستحق المزيد من التعزيز لما فيه مصلحة غير الأعضاء.

في ما يتعلق بتقرير مجلس الأمن، نؤيد الرأي القائل بأن مضمونه بحاجة إلى المزيد من التحليل العميق، وأنه يمكن استحداث التعديلات ذات الصلة بهذا الغرض في النظام الداخلي المؤقت للمجلس. نود أيضا أن نشيد بالجهود الإبداعية للبعثة الدائمة لقيت نام التي سعت للتفاعل مع الدول غير الأعضاء قبل الانتهاء من صياغة تقرير مجلس الأمن. ونعتقد أنه يمكن أيضا أن يتبع رؤساء مجلس الأمن هذه المبادرة في المستقبل.

وفي الختام، أود أن أؤكد لرئيس الجمعية العامة دعم وفدي التام لجهوده في المضي قدما بإصلاح مجلس الأمن من خلال الشروع في مفاوضات حكومية دولية وتوجيه سير

وكذلك العمل المكثف الذي قام به المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

أود أن أركز اليوم على مسألة إصلاح مجلس الأمن التي تكتسي أهمية حيوية. ويرى وفدي أن الإصلاح المجدي ينبغي أن يتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة كيما يكون المجلس أكثر تمثيلاً ومساءلة وشفافية وكفاءة وديمقراطية. ويؤيد وفدي تعزيز المشروعية الديمقراطية للمجلس من خلال زيادة عدد الأعضاء المنتخبين لفترات مختلفة. ولا يمكن الحفاظ على الديمقراطية والمساءلة إلا من خلال الانتخابات فحسب؛ ليس مجرد الانتخاب مرة واحدة، التي تسمح للفائزين بالبقاء كأعضاء إلى الأبد، بل انتخابات دورية، مما يتيح الفرصة للدول الأعضاء لاستعراض أداء أعضاء المجلس والرد وفقاً لذلك. وبالمثل، لا يمكن أن تتاح الفرصة للدول الأعضاء المؤهلة لتقديم مرشحها أملاً في خدمة المجتمع الدولي بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين إلا من خلال الانتخابات.

إن تحسين أساليب العمل جزء لا يتجزأ من إصلاح مجلس الأمن. وعلياً أن نحقق الهدف، الذي تم الاتفاق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، وهو جعل المجلس أكثر كفاءة وشفافية، وزيادة تعزيز فعاليته ومشروعيته وتنفيذ قراراته. ونرحب بالاقترحات التي قدمت حتى الآن لتعزيز الشفافية والمساءلة والشمولية في عمل المجلس. ونؤيد الخطوات التي اتخذها المجلس حتى الآن في هذا الشأن ونعتقد أنه ينبغي بذل جهد متسق لتحسين أساليب العمل بصورة مستمرة.

لقد حوّل فريقنا العامل بمعالجة إطار العمل والطرائق وبغية التحضير للمفاوضات الدولية بموجب قرار الجمعية العامة ٥٧٧/٦٢ وتيسيرها. وأعتقد أننا الآن على المسار الصحيح، حيث أن الكثير من البلدان قد أظهرت تفهمها

بالتحديد، معارضتنا القاطعة لجميع الحلول التي تمنح حق النقض لأعضاء جدد في مجلس الأمن، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال اتفاقات أو أي آلية أخرى تهدف إلى إطالة أمد هذا الحق بمرور الوقت.

إن موقف أوروغواي المبدئي يعود إلى الأيام الأولى لإنشاء هذه المنظمة. ففي مؤتمر سان فرانسيسكو، قال وفد أوروغواي إنه يتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يدخلوا هذه الهيئة دون أي تمييز فيما يتعلق بالامتيازات أو الحقوق، مع القبول بأن يكون لتلك البلدان التي تحملت العبء الأكبر في الحرب مقاعد في المجلس بالتأكيد، لكن ليس إلى الأبد وإنما لمدة يمكن اعتبارها مقبولة، ولنقل ثمانية أو عشرة أعوام، على سبيل المثال.

ونحن نوشك على بدء مرحلة من المفاوضات الحكومية الدولية المباشرة، حسبما دعت إليه الوفود المختلفة التي تسعى إلى التغلب على الصعوبات التي واجهها الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وسوف تُطرح جميع المسائل على طاولة المفاوضات، لكن لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أن العديد من المواضيع قد نوقشت سلفاً لأكثر من ١٢ سنة ولم يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها. ولذلك، نعتقد أنه ليس من الحسنة أن نستمر، في الوقت الراهن، في مناقشة المسائل التي نعرف أننا لن نتوصل إلى توافق في الآراء بأغلبية كبيرة بشأنها. ونفهم أن موضوع حق النقض من بين هذه المسائل.

السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة. وأود أن أشكر أيضاً رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، سعادة السيد أوربينا، سفير كوستاريكا، على عرض تقرير مجلس الأمن. ونقدر المضمون المعلوماتي للتقرير،

في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الوارد في الوثيقة A/61/47. فالمنطق واضح - أن وقع إصلاح مجلس الأمن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الجسامة بحيث لا نستطيع أن نستبعد عددا كبيرا من الأعضاء.

ثانيا، يتكون إصلاح مجلس الأمن من عناصر في غاية الحساسية والتعقيد تحتاج إلى معالجة بطريقة شاملة وأساسية. فكل المسائل الرئيسية مترابطة بشكل وثيق وشامل جدا وليس من المنطق تفتيتها بصورة تعسفية ومعالجتها بشكل منفصل. إن إصلاح مجلس الأمن مسألة شاملة تتطلب نُهجاً كلية تعالج جميع المسائل ذات الصلة بالترادف فيما بينها.

ثالثا، ينبغي أن تبين المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن على التقدم المحرز حتى الآن، ولا سيما عمل الدورة الحادية والسنتين للجمعية العامة. ويتفق وفدي مع النتيجة التي خلص إليها الميسرون من أن النهج الوسيطة هي الخيار الوسيط الممكن الذي يمكن أن يكسر الجمود الحالي. والمرونة، كما يشير تقريرهم، هي المفتاح للمضي قدما في إصلاح مجلس الأمن. ومن المعقول، في هذه المرحلة، أن ننظر في أفضل حل ممكن. ونعتقد أن لتقرير الميسرين يمكن أن يكون نقطة التقاء تصلح أساسا لمفاوضات شاملة للجميع.

وأخيرا، يؤكد وفدي من جديد على الأهداف والمبادئ التوجيهية لإصلاح مجلس الأمن. أولا، لا بد من احترام المساواة في السيادة بين الدول. ثانيا، لا بد من ضمان التوزيع الجغرافي العادل. ثالثا، لا بد من تقوية الدعامات الديمقراطية للمجلس لتعزيز مسأله من قبل الدول الأعضاء. رابعا، لا بد من ترسيخ ملكية الإصلاح من خلال تلبية مصالح جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية وغيرها، خاصة تلك التي ظلت تقليديا منقوصة التمثيل. خامسا، يتعين علينا إتاحة المزيد من الفرص لجميع الدول الأعضاء

واتفاقها بشأن تسلسل الصلة بين العمل التحضيرى الذي سيقوم به الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومن هذا المنطلق، قدم وفدي مع وفد المكسيك، في آخر اجتماع للفريق العامل، اقتراحا مشتركا لإعداد مشروع جدول زمني للمشاورات. ووفدي ملتزم تماما بالعمل نحو إطلاق المفاوضات الحكومية الدولية بشكل ناجح في موعد لا يتجاوز نهاية شباط/فبراير. ونقترح أن نستغل الوقت المتبقي أفضل استغلال في الاستفادة من الفريق العامل بوصفه لجنة تحضيرية للمفاوضات الحكومية الدولية، حسبما اقترحه المكسيك في اجتماعات سابقة للفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ينبغي أن نبدأ الآن إجراء مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع، بهدف القيام بأدق تقييم ممكن والاتفاق على الإطار الزمني والطرائق. وإذا فعل ذلك، سنستفيد من التقدم المحرز حتى الآن في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ولا سيما، تقارير المُيسرين وعمل فرقة العمل. ويرد التقدم التراكمى المحرز في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية في الفقرة (هـ) من المقرر ٥٥٧/٦٢.

وأود لي أن أنتهز هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على عدد من النقاط بشأن مسألة الإطار الزمني وطرائق المفاوضات. أولا، ومن حيث المبدأ، يتعين أن يكون هدفنا تحقيق أوسع قبول سياسي ممكن من قبل أعضاء الأمم المتحدة وعلى أية حالة، أكثر بكثير من أغلبية الثلثين المطلوبة في الجمعية العامة. لقد توحدت الدول الأعضاء مرارا كأغلبية ساحقة لاعتماد قرارات في محافل هامة، كما أشار إلى ذلك ببلاغة أمس سفير إيطاليا، مثلما فعلت لدى اتخاذ القرار التاريخي ١٩٩١ (د-١٨) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، الذي زاد عدد الأعضاء غير الدائمين من ١١ إلى ١٥ عضوا فحسب. ويرد هذا الهدف أيضا

المدرجة في جدول أعمال المجلس - تعقيدات يمكن أن تجعل تنفيذ هذا النهج التحليلي غاية في الصعوبة. غير أنه ما زال هناك متسع لإدخال المزيد من التحسين على أساليب عمل المجلس من أجل تعزيز شفافيته ومساءلته وشموليته. ولذلك نشجع المجلس على الاستمرار في جهوده لتحقيق هذا الهدف.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجدداً موقف تركيا من إصلاح مجلس الأمن باختصار. وكما شددنا في الكثير من المناسبات، تبقى تركيا ملتزمة تماماً بإجراء إصلاح مبكر لمجلس الأمن حتى يكون أكثر ديمقراطية وتمثيلاً وشفافية. ونعتقد أن هذا النهج سيزيد من مشروعية ومصداقية منظمتنا. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي أن تستمر هذه المبادئ العامة المشتركة على نطاق واسع في توجيه جهودنا في كل مرحلة من عملية الإصلاح.

وفضلاً عن ذلك، بينما نركز على إصلاح المجلس، يتعين علينا ألا نتجاهل العناصر الهامة الأخرى لعملية الإصلاح في الأمم المتحدة، ولا سيما تنشيط الجمعية العامة. وفي الحقيقة، إن إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة هما بالضرورة مسألتان مترابطتان وينبغي المضي بهما في آن واحد.

لقد شارك بلدي بنشاط في المناقشات والمشاورات الجارية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ونولي أهمية للفريق العامل، بوصفه المحفل الرئيسي لهذه المناقشة، والذي ينبغي أن يمهد للمفاوضات الحكومية الدولية التي ستبدأ عما قريب بصورة غير رسمية في الجمعية العامة. ونرى أن تهيئة الأمور تعني الانتهاء من المشاورات والمناقشات في الفريق العامل بشأن البارامترات الرئيسية للمفاوضات الحكومية الدولية. ونظراً لهذه الاعتبارات، أعلننا تأييدنا للاقتراح الذي تقدمت به المكسيك

للعمل في مجلس الأمن، لا سيما المجموعات التي ظلت منقوصة التمثيل تاريخياً، مثل الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك الدول الأفريقية. وفي هذا الصدد، نأمل في مواصلة حوارنا مع كل الدول الأعضاء المعنية بهدف إيجاد السبل لمعالجة شواغلها ومصالحها.

وما فتئت جمهورية كوريا مستعدة للشروع في عملية مفاوضات بغية تحقيق هدفنا المشترك بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن في توقيت مناسب. واستناداً إلى مواقفنا المبدئية، فنحن مستعدون للمشاركة في مشاورات ومفاوضات بطريقة مرنة. ونأمل أن تتحلى الدول الأعضاء والمجموعات بالمزيد من المرونة والإرادة السياسية والالتزام السياسي من أجل المضي قدماً في إصلاح مجلس الأمن.

السيد كورمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بتقديم الشكر للرئيس على عقده هذه الجلسة المشتركة التي تتيح فرصة تأتي في الوقت المناسب للنظر في أنشطة مجلس الأمن وأيضاً في العملية الجارية لإصلاح المجلس.

وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا للسفير خورخي أوربينا ممثل كوستاريكا، رئيس مجلس الأمن، لتقديم التقرير السنوي للمجلس إلى الجمعية العامة (A/63/2).

يقدم التقرير سرداً دقيقاً لعمل مجلس الأمن ويعرض المسائل العديدة التي نظر فيها المجلس. بموجب مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ويؤكد أيضاً زيادة عبء العمل، إذ ما زالت المسائل الأفريقية، لا سيما في إطار جهود حفظ السلام وبناء السلام، تتصدر جدول أعماله. وأخيراً، يشير التقرير إلى العديد من التحديات الهامة التي تنتظر المجلس، وإن كان بشكل غير مباشر، وكذلك التحديات التي تنتظر منظمتنا ككل.

ولئن كان يمكن أن يكون التقرير أكثر تحليلاً وأقل وصفاً، إلا أننا ندرك تماماً تعقيدات الكثير من المسائل

جمهورية فنزويلا البوليفارية، هوغو شافيز فرياس، خلال الحوار التفاعلي الذي جرى في مؤتمر قمة الألفية، لا تستطيع الجمعية العامة الاستمرار في العمل بخريطة تعود إلى عام ١٩٤٥.

وقد أعربت فنزويلا عن تأييدها لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة على السواء ودعت مرارا إلى التخلص من استعمال حق النقض. وإبرام اتفاق بشأن تلك المسألة من شأنه أن يجعل المجلس أكثر تمثيلا ويعكس التكوين الحالي الجديد للأمم المتحدة.

وأعربنا بالمثل عن تأييدنا لدول العالم النامي من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي، لضمها إلى مجلس الأمن بصفة أعضاء دائمين. ومن شأن هذا القرار أن يتوج التطلعات المشروعة للشعوب والبلدان التي لم تتمكن من ممارسة هذه المسؤولية لأكثر من ٦٠ عاما.

وتؤمن فنزويلا بأن انضمام أعضاء جدد إلى مجلس الأمن يمثلون مناطق العالم النامي سيكون تديرا مناسباً لتصحيح تباينات التفاوتات في القوة في هذا الجهاز. فهناك عالم متعدد الأقطاب آخذ في التبلور. ولا بد من التغلب على مراكز الهيمنة الموروثة من الحرب العالمية الثانية، وينبغي التعبير عن الواقع الحالي في تشكيل الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة.

ويدعو بلدنا أيضا إلى زيادة عدد الأعضاء الجدد غير الدائمين، للأخذ في الحسبان مبدأ التوزيع الجغرافي العادل الوارد في المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وتعرب حكومة فنزويلا عن معارضتها الحازمة لحق النقض، لأنه آلية لصنع القرار عفى عليها الزمن ويتناقض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المجسد في الميثاق نصا وروحا. فلا يمكن فصل مسألة حق النقض عن مسألة الإصلاح والتوسيع. وسيسهم

وجمهورية كوريا بشأن وضع جدول لعقد عدد إضافي من اجتماعات الفريق العامل قبل البدء في المفاوضات الحكومية الدولية في موعد أقصاه شباط/فبراير ٢٠٠٩.

ونعتقد أنه بإجراء التحضيرات الكافية قبل هذه المفاوضات وإظهار المرونة المتبادلة من جميع الأطراف، سنتمكن من اختتام عملية إصلاح مجلس الأمن بنجاح. ويمكن للجمعية العامة أن تعول على كامل تعاون وفدي ودعمه ومرونته في هذه العملية.

السيد فالرو بريسنيو (جمهورية فنزويلا

البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية بعقد هذا الاجتماع لأهميته بالنسبة للنظر في إصلاح مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بصورة عامة. وبالمثل، نرحب بتقرير مجلس الأمن الذي قدمه لنا السفير خورخي أوربينا، الممثل الدائم لكوستاريكا، بصفته رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ونشدد أيضا على أهمية العمل الذي قام به السفير لونغ منه، الممثل الدائم لفييت نام، في إعداد التقرير قيد النظر.

إن التغييرات على الساحة الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة أكدت من جديد الحاجة إلى تشجيع المناقشات بشأن تكييف الأمم المتحدة وهيئتها، ولا سيما مجلس الأمن، مع الواقع الحالي كي تتمكن من الاستجابة بفعالية لتحديات السلام والأمن والتنمية.

وكما يدرك الأعضاء، اعتمدت الجمعية العامة المقرر ٥٥٧/٦٢ بتوافق الآراء، وجددت ولاية الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة. وأقرت الجمعية العامة خطة طموحة للانتقال من المناقشات التي ما زالت جارية إلى مرحلة المفاوضات الحكومية الدولية الفعالة في إطار الجمعية العامة نفسها. وكما قال رئيس

عن الوضع الراهن، الذي يستثني أغلبية الدول الأعضاء عند اتخاذ قرارات رئيسية وبهمشها. وبروح أكبر من الشفافية والانفتاح والمشاركة، يتعين على مجلس الأمن أن يجري مشاورات مع البلدان المتأثرة بقراراته. وينبغي دعوة البلدان غير الأعضاء إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية باتباع إجراء مماثل للإجراء المنصوص عليه في المادتين ٣١ و ٣٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

تؤمن جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنه ينبغي بالضرورة الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة من أن تعزز الجمعية العامة، الهيئة الرئيسية للمداوات وصنع القرار وأكثر هيئة تمثيلية في المنظمة. وفي هذا السياق، ولضمان المستوى اللازم من مساءلة الدول الأعضاء للمجلس، يتعين على المجلس أن يقدم للجمعية تقارير دورية وموضوعية وتحليلية. فالأسلوب الحالي الذي يتبعه المجلس في تقديم التقارير السنوية ذات الطابع الوقائي، لم يحقق النتائج المرجوة منها. وعلى المجلس أن يقدم إلى الجمعية سردا عاديا ومنظما لأنشطته وفقا للمادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا تأييد وفدي لعملكم، سيدي، بصفتكم رئيس الفريق العامل. ونأمل أن يقوم السفير زاهير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، بصفتة مسررا، بتوجيه العمل في مرحلة التفاوض في الجمعية بشكل معتدل ومتزن.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع. ونود أن نضم صوتنا إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لموريشيوس بصفتة رئيس المجموعة الأفريقية. ونود أيضا أن نشيد برئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، الممثل الدائم لكوستاريكا، على تقديم التقرير السنوي للمجلس A/63/2 ووفد فييت نام على إعداد التقرير.

يبين التقرير السنوي لمجلس الأمن المعروض علينا المناطق العديدة في أرجاء العالم، ولا سيما في أفريقيا، التي

الهدفان كلاهما في إضفاء طابع الديمقراطية على هذا المحفل العالمي.

وللقضاء على حق النقض في المستقبل، تؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية، وعلى أساس فوري، تنظيم استعمال حق النقض من خلال وضع معيار محدد، ينبغي تطبيقه على كل المسائل الإجرائية والموضوعية. وبناء على ذلك، يمكن أن يلزم وجود صوتين سلبيين متزامنين من دولتين عضوين لمنع اعتماد قرار، في الحالات التي تنطوي على تهديد للسلام أو حرقه ميدانيا، وفقا لطبيعة ومجال الفصل السابع من الميثاق. وبالمثل، لا يمكن استعمال حق النقض في القرارات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق، الذي يحدد المبادئ التوجيهية لفض المنازعات بالوسائل السلمية.

أما بخصوص أساليب عمل مجلس الأمن، فنسلم بأنه أحرز في السنوات الأخيرة بعض التقدم البسيط. ورغم ذلك، ما زال هذا التقدم غير كاف، لأنه لا يعكس على النحو الواجب الدعوات إلى المزيد من الانفتاح والشفافية في عمل هذا الجهاز.

إن السلام مسألة تعني جميع الدول، سواء أكانت دولا صغيرة أم دولا كبيرة، غنية أم فقيرة. ولا ينبغي دعم السلام بصفتة ميزة، ومن ثم تعرب فنزويلا عن رفضها لجعل هذه الممارسة - وكانت هناك مساع لتطبيقها - قانونا للاجتماعات المغلقة وغير الرسمية. وينبغي أن يكون هذا النوع من الاجتماعات استثناء. ولا بد من أن يكون القانون السائد هو الجلسات العلنية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. فهذا النوع من الإجراءات يحول دون مشاركة أغلبية الدول الأعضاء في الحياة اليومية للأمم المتحدة.

لا نستطيع الدعوة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية أو تعزيز الديمقراطية في بلدان بينما ندافع

والستين، ولكن في موعد لا يتجاوز ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

وكما أوضحتم، سيدي، في بيانكم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، هناك ضرورة لتنفيذ هذا المقرر نصا وروحا. ويبين المقرر ٥٥٧/٦٢ أن مواقف واقتراحات الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى للدول الأعضاء ستشكل الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية. ونعتقد أن مواقف الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى للدول الأعضاء واضحة تماما وجرى عرضها مرارا وتكرارا. ولذلك، يتوفر الأساس لبدء المفاوضات الحكومية الدولية.

وبالنسبة لوفدي، نود أن نسجل أننا نؤيد الموقف الأفريقي كما جاء في توافق آراء إزيليوني. ولدينا كذلك ولاية واضحة من مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي للمشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة على أساس توافق آراء إزيليوني وإعلان سيرت. ويجب أن نمضي بالمفاوضات بتجميع المسائل، كما هو مبين في الفقرة (هـ) '٢' من المقرر ٥٥٧/٦٢، ونركز على المسائل الخمس التالية: فئات العضوية؛ مسألة حق النقض؛ التمثيل الإقليمي؛ حجم المجلس الموسع، وأساليب عمل المجلس والعلاقة بين المجلس والجمعية العامة.

لا تجد جنوب أفريقيا مشكلة في أن يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة أكبر عدد من المرات كما يرغب في التشاور بشأن جميع المسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن. وفي الحقيقة، تقضي الفقرة (و) من المقرر بأن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية بذل الجهود خلال الدورة الحالية للجمعية العامة بغية التوصل إلى اتفاق عام فيما بين الدول الأعضاء.

ما برح مجلس الأمن منهمكا في تسوية الصراعات فيها. وقد عمل المجلس على تنشيط الحوار بشأن المسائل العالمية الهامة مثل إصلاح القطاع الأمني، ودور المرأة في عمليات حفظ السلام والعلاقة بين المجلس والمنظمات الإقليمية وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق. واستمرار المجلس في الانخراط في هذه المسائل شاهد على ما يمكن أن يحققه عندما يضطلع اضطلاعا تاما وقويا بمسؤوليته حسب الميثاق.

وفي الوقت نفسه، ولسوء الحظ، نأسف إذ أن مجلس الأمن لم ينجح في تسوية بعض حالات الصراع أو فشل في التدخل في غيرها فشلا ذريعا. وأكثر خطر يهدد مصداقية المجلس عدم قدرته على حل الصراعات المزمنة، كما في فلسطين والصحراء الغربية. ويحدونا الأمل في أن يقوم المجلس بوضع حد لتآكل مصداقيته بتجاوز الانقسامات والمصالح الوطنية لأعضائه وبالاضطلاع بصورة موحدة بموجب الميثاق بولايته لصون السلم والأمن الدوليين.

وتلقي العضوية في مجلس الأمن مسؤولية عالمية على كاهل أعضائه الذين عهدت إليهم بمهمة تعزيز السلام في جميع أنحاء العالم. ولا تقبل جنوب أفريقيا الوضع الراهن حيث إن بعض المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس، مثل مكافحة الإرهاب، وعدم الانتشار والصحراء الغربية، تعتبر حكرا على بعض الدول من دون غيرها.

لقد استمعنا، خلال اليومين الماضيين، إلى دعوة شاملة لإدخال إصلاحات أساسية على مجلس الأمن. وكل ما تبقى هو أن نلزم أنفسنا بتنفيذ المقرر ٥٥٧/٦٢، الذي حظي بتأييد هذه الجمعية في ١٥ أيلول/سبتمبر. فمن خلال هذا المقرر التاريخي، قرر أعضاء الأمم المتحدة عموما الانتقال من عملية مشاورات لا نهاية لها بشأن إصلاح المجلس إلى الشروع في مفاوضات حكومية دولية مفيدة ومباشرة في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة أثناء دورتها الثالثة

لكن، وبالنظر إلى فحوى المسائل المقترحة للمناقشة، يساور وفدي القلق إزاء ما يبدو أننا نريد العودة إلى المناقشات التشاورية أو تكرارها في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، التي قام بها في غضون الـ ١٥ عاما الماضية، والتي لسوء الحظ لم تساعد في المضي قدما في عملية الإصلاح. لقد كان المقرر ٥٥٧/٦٢ مقرر هاماً، حيث أنه نقل العملية من المشاورات الجارية ووجهنا إلى الدخول في مفاوضات حكومية دولية مفيدة ومباشرة. لا نستطيع إعادة فتح هذا المقرر وإعادة التفاوض عليه أو تعديله بأي شكل من الأشكال. لقد وافقت جميع الدول الأعضاء على هذا المقرر، كما هو، بالإجماع، ويجب تنفيذه الآن، كما هو، نصاً وروحاً.

وفي الختام، تهيب بكم جنوب أفريقيا بقوة، سيدي، لعقد الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة للبدء بالمفاوضات الحكومية الدولية في أسرع وقت ممكن. وسنشرك في هذه العملية بنية حسنة وآمال كبيرة، أملاً في أن نحرز تقدماً في مسألة إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٣.